الفصل الحادي عشر

التحول من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي: الدروس المستقاة من القادة السياسيين لبناء المستقبل

تأليف: أبراهام ف. لوينثال By Abraham F. Lowenthal

يحمل البروفيسور لوينثال شهادة الدكتوراه من جامعة هارفارد، ويعمل أستاذًا فخريًّا في جامعة ساوثرن (جنوب) كاليفورنيا. وقد قام بتأسيس برنامج أمريكا اللاتينية في مركز وودرو ويلسون، وكذلك بتأسيس كل من الحوار البيئي في القارة الأمريكية ومجلس الباسيفيك حول السياسات الدولية. وللبروفيسور لوينثال منشورات عدة حول السياسة في أمريكا اللاتينية، والعلاقات البينية في القارة الأمريكية، والحوكمة الديمقراطية والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

Sergio Bitar Chacra سيرجيو بيطار شقرا

السيد بيطار، خريج جامعة هارفارد، هو مهندس واقتصادي وسياسي، وعمل وزيرًا في حكومة الرئيس أليندي في شيلي، وكان عقب الانقلاب الذي قاده الجنرال بينوشيه سجينًا سياسيًّا، ومن ثم لاجئًا. بعد ذلك انتخب عضوًا في مجلس الشيوخ؛ بصفته رئيسًا للحزب من أجل الديمقراطية، وعين وزيرًا في حكومات كل من الرئيس لاغوس والرئيسة باتشيليت. وحاليًّا فهو رئيس المؤسسة الشيلية من أجل الديمقراطية، ومدير مشروع «التوجهات العالمية ومستقبل أمريكا اللاتينية» التابع للحوار البيني في القارة الأمريكية.

لقد سعت الشعوب وحركات المعارضة المطالبة بالديمقراطية، ولا تزال، إلى تحدي الأنظمة المتسلطة في بلدان مختلفة كتونس أو اليمن أو ميانمار أو مصر وغيرها الكثير؛ مما حدا بتلك الحكومات إلى إفساح المجال أمام تلك الحركات، ومن المرجح أن تتبعها حكومات أخرى، خاصة أن الأنظمة غير الديمقراطية تواجه حاليًّا (أو أنها ستواجه حتمًا) مطالبات من أجل مزيد من المشاركة والتمثيل في بلدان وأقاليم عدة مثل كوبا، شرق وغرب آسيا، شمال إفريقيا، وجنوب الصحراء الكبرى.

لم تكن عملية بناء الديمقراطيات لاستبدال الأنظمة غير الديمقراطية، ولن تكون، سهلة أو سريعة. فبعد عدة عقود خلت، تحولت تيارات التغيير في كثير من البلدان، وعلى الرغم من خضوعها أحيانًا للتيارات المعاكسة لحركتها، نحو سياسات أكثر انفتاحًا وتشاركية ومسئولية. كما وعملت المستويات المتقدمة من التحضر وتحسن الدخل والتعليم ومحو الأمية على تعزيز الطموحات النبيلة في الاستقلال الذاتي والتعبير السياسي؛ الأمر الذي تسارعت وتيرته بفعل الانتشار الواسع لتقنيات المعلومات ووسائل الاتصال الجديدة التي تسهل على حركات المعارضة القيام بعمليات الحشد والتعبئة.

إن إرادة الناس في مجمل الأمكنة تلتقي عند رغبة جامعة مفادها أن تكون أصواتهم مسموعة ومستجابًا لها. هذا التطلع والطموح لديهم للتعبير السياسي، يضع مسألة الانتقال من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية، بشكل مباشر مرة أخرى، على جدول الأعمال الدولي، ويجعلها في الوقت المناسب ملائمة لدراسة كيفية تحقيق التحولات الديمقراطية السابقة. وهذا الأمريحتل أهمية خاصة لجهة استحالة التهرب من التحولات الناجحة في السابق بأي شكل، علاوة على كونها في كثير من الحالات مفاجئة ومذهلة.

وتستند هذه المقالة في معلوماتها إلى المقابلات التي أجريناها مع ١٣ شخصية من القيادات السياسية (من بينهم ١٢ رئيسًا من رؤساء الدول السابقين، ورئيس وزراء سابق واحد) من تسعة بلدان أسهمت في إنهاء أنظمة الحكم الاستبدادية فيها، وبناء

الديمقراطيات في مكانها خلال الربع الأخير من القرن العشرين(١). وقد وصلت هذه البلدان التسعة إلى الحكم الديمقراطي بأشكال غير متساوية، وفي بعض الحالات، ظلت بصورة غير كاملة، ولكن دون أي انتكاس أو ارتداد إلى الوراء.

وعلى الرغم من أن العديد من محاولات الانتقال والتحول إلى الديمقراطية قد باءت بالفشل في العديد من البلدان الأخرى، فإننا نركز في هذه الحالات التسع الناجحة على التقاط أفكار القادة، الذين اعتزل معظمهم منذ فترة بعيدة حلبة الصراعات السياسية الحزبية؛ ممن لعبوا أدوارًا قيادية في توجيه بلادهم صوب «نعمة» الديمقراطية. كما أننا نسعى لاستخلاص المبادئ التي قد تكون مفيدة لأولئك الذين يتوقون لتحقيق التحولات المستقبليه (٢).

وسوف نبدأ هذه المقالة باستعراض بعض الملامح المميزة لهذه التحولات التسعة، وإبراز أوجه التشابه والاختلاف الرئيسة فيما بينها. كما سنسلط الأضواء على العديد من القضايا الشائكة التي تكرر حدوثها غير مرّة؛ وإن جاء ذلك بأشكال مختلفة. كما سنعمل بعدها على إظهار كيف أن هؤلاء القادة السياسيين، سواء من كان لديهم الاستعداد لدعم التحول إلى الديمقراطية ممن كانوا يشغلون مناصب رفيعة في الأنظمة الاستبدادية، أو التحديات من جانب الحركات المناوئة في صفوف المعارضة، وكيف كان أولئك القادة ينظرون إلى هذه القضايا المتكررة ويتعاملون مع تلك المشكلات.

⁽۱) لقد أجرينا مقابلات شخصية بصورة وجاهية خلال يناير/كانون الثاني ۲۰۱۳ مع كل من: فرناندو (Patricio Aylwin) من البرازيل، باتريسيو آيلوين (Fornando Henrique Cardoso) هنريك كاردوزو (John Kufuor) من شيلي، جون كوفور (John Kufuor) وجيري رولينغز (Ricardo Lagos) من غانا، كامل يوسف حبيبي (B.J. Habibie) من إندونيسيا، إرنستو زيديلو (Rawlings) من المكسيك، فيديل فالديس راموس (Fidel V. Ramos) من الفلبين، ألكسندر كفاشينيفسكي (dillo) من المكسيك، فيديل فالديس مازوفيسكي (Tadeusz Mazowiecki) من بولندا، فريدريك ويليم دي كليرك (F. W. de Klerk) من جنوب إفريقيا، وفيليبي غونثاليث ماركيث (Felibe González)

⁽٢) نحن لا نقدم هذه المقالة كمساهمة في العلوم النظرية السياسية، التي تتطلب أساليب أخرى وحالات إضافية بصورة ضرورية، بل إننا نهدف إلى معرفة المزيد عن كيفية صنع هذه التحولات الديمقراطية من القادة الرئيسين الذين أسهموا بصورة فاعلة في تحقيق هذه التحولات الناجحة، وجعل إمكانية الوصول إلى حكمتهم السياسية والاستفادة منها أمرًا ميسيورًا.

كما سنعمل على دراسة الإستراتيجيات التي عمل هؤ لاء القادة على تطويرها، والعقبات التي واجهوها، والدروس المستخلصة التي يمكن تعلمها والاستفادة منها من وحي خبراتهم وخلاصة تجاربهم، كما أننا سوف ننظر في كيفية اختلاف ظروف وأوضاع التحولات الحالية والمستقبلية عن تلك التي كانت قائمة في أواخر القرن العشرين، وما قد تعنيه هذه الاختلافات في المستقبل. أما ختام دراستنا فسوف يتم عبر تحديد الصفات المميزة لتلك القيادات السياسية التي انطبعت في أذهاننا بصور جلية من خلال تلك المقابلات التي أجريناها معهم، والتي تشكِّل حاجة ماسة لنا في عصرنا الحالي. لا يمكن للقادة والزعماء، بأي حال تحقيق الديمقراطية بمفردهم، ولكن بلوغ تلك الغاية لا يمكن تحقيقه من دون مساهماتهم وجهودهم.

الخطوط العريضة للتحولات التسعة الناجحة

- جاءت معظم التحولات من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية على شكل عمليات واسعة ومتلاحقة، بدلًا من حدوثها بمفردها دفعة واحدة. ولعل أبرز لحظات التغيير المثيرة للملاحظة والاهتمام تجسَّدت في لحظة تنصيب نيلسون مانديلا رئيسًا لجنوب إفريقيا، وفي حالة تدفق «سلطة الشعب» في شوارع الفلبين، والانتصار الحاسم لحملة التصويت بـ «لا» في استفتاء شيلي عام ١٩٨٨، والهزيمة المفاجئة للشيوعيين البولنديين في الانتخابات الحرة جزئيًّا عام ١٩٨٨، ولكن هذه الأحداث وأغلب حالات التحول التسع قد حدثت تدريجيًّا على مدى زمني طويل. وقد تلعب الأحداث الشهيرة دورًا حيويًّا في تحفيز أو ترميز التحول السياسي، ولكن الطريق إلى الديمقراطية غالبًا ما يبدأ قبل سنوات من تلك اللحظات (كما أنها تمتد لسنوات أيضًا من بعد حصولها وتحقيقها). ويتعين على أو لئك الذين يرغبون في إحداث التحولات الديمقراطية أو دعمها وضع هذه الحقيقة نصب أعينهم على الدوام.

وقد كان لهذه التحولات، على الدوام، أصول تعود في نشأتها إلى فترات أو حقب طويلة قبل أوان اللحظة التي لا تنمحي من الذاكرة عندما يتهاوى النظام الاستبدادي ويسقط في نهاية المطاف، وغالبًا ما كانت الخطوات الأولى نحو التحول تتسم بالهدوء، وتتحرك حتى بالخفاء، سواء كان منبعها من جانب المعارضة السياسية،

أو من داخل المجتمع الاستبدادي نفسه، أو من المجتمع المدني، أو أنها جارية في أماكن متعددة.

وبالنسبة إلى حركات المعارضة، فإن هذه الخطوات السابقة لمرحلة التحول والانتقال والتي كانت تتضمن إشراك الأحزاب السياسية والمجموعات الدراسية ورجال الفكر والنقابات العمالية والنسائية والحركات الطلابية، والمنظمات المحلية غير الحكومية الأخرى (NGOs) قد عملت على المساعدة على إقامة أو تعميق العلاقات الشخصية وتعزيز الثقة بين قطاعات المعارضة المتباينة. وفي بعض الحالات، كانت تعمل أيضًا على تحسين الاتصالات وتطوير التفاهمات المتبادلة بين الشخصيات من داخل النظام الاستبدادي وقادة المعارضة.

- غالبًا ما تسير التحولات بسرعات متفاوتة، وبمجرد بدء عجلتها بالدوران فإن حركتها تكون محكومة تارة بالتقدم وأخرى بالتراجع، وغالبًا ما تأخذ منحى منعطفًا ومتعرجًا. وقد تكون للأحداث غير المتوقعة آثار كبيرة على مسارها.

أصيب الرئيس البرازيلي المنتخب؛ تانكريدو نيفيس، الذي تم اختياره من قبل حركة المعارضة مرشحًا لها في الانتخابات غير المباشرة لعام ١٩٨٥، بمرض خطير عشية توليه منصب أول رئيس مدني بعد عقدين من الحكم العسكري؛ ونتيجة لصفقة سياسية تم إبرامها لتعزيز فرص المعارضة الانتخابية، وعلى نحو غير متوقع، فقد أدى الموت المفاجئ للرئيس المنتخب نيفيس إلى تولي نائب الرئيس المنتخب خوسيه سارني منصب الرئاسة، وهو شخصية مدنية من المحافظين القادمين من النظام العسكري. وقد أدى ذلك إلى إبطاء العملية الانتقالية، من جهة، وتسهيلها من جهة أخرى، في ذات الوقت.

كما دفعت المؤامرة الفاشلة من قبل المتطرفين لاغتيال أوغستو بينوشيه في شيلي عام ١٩٨٦ المعارضة الديمقراطية للانفصال النهائي عن فصائل المعارضة التي كان لديها الاستعداد لاستخدام العنف. فيما ساعد اغتيال كل من لويس كاريرو بلانكو في إسبانيا، وكريس هاني في جنوب إفريقيا، وبنينو أكينو في الفلبين على الإسراع في إطلاق الخيارات السياسية المهمة.

كما أن سقوط جدار برلين في عام ١٩٨٩ والتغييرات الداخلية اللاحقة، وتفكك الاتحاد السوفيتي بشكل نهائي، قد عملت على إحداث التحولات الجذرية في سياق عمليات التغيير في كل من بولندا وجنوب إفريقيا، وإطلاق الأزمة المالية الآسيوية في عامي ١٩٩٧ – ١٩٩٨ ما أدى إلى تقويض حكم سوهارتو في إندونيسيا. ولم يكن أي من القادة السياسيين المذكورين يتوقعون أيًا من تلك المفاجآت، التي تسببت في حدوث العديد من العقبات غير المتوقعة. تلك الأحداث، كانت في مجملها تتطلب استجابات حاذقة، ولكنها لم تشكّل عقبة في وجه تحقيق الديمقراطية.

- وفي مناسبات نادرة، انهارت الأنظمة الاستبدادية بصورة مفاجئة في مواجهة الأزمات الاقتصادية الناشئة، كما كان الحال في إندونيسيا في عام ١٩٩٨، أو بفعل الغضب الشعبي المتأجج جراء الأحداث الملتهبة، مثل اغتيال أكينو (زعيم المعارضة السياسية لنظام ماركوس في الفلبين، والذي قتل على مدرج المطار لدى عودته من المنفى إلى مانيلا في عام ١٩٨٣) وما تلاها من انتخابات «مفاجئة» ومزورة بشكل صارخ من قبل ماركوس في عام ١٩٨٦ (١)، ومع ذلك، فإنه حتى في هذه اللحظات الاستثنائية، فإن مسارات طويلة وشاقة من التعبئة الاجتماعية ضد النظام أعقبتها عمليات تفاوض سرية أو علنية كثيرًا ما كانت تساعد على توليد وإنتاج اتفاقات بشأن المبادئ والإجراءات اللازمة لجعل الحكم الديمقراطي ممكنًا هناك. وفي واقع الأمر، فإن الديمقراطيات لم تنشأ أو تنبثق مباشرة من حشود الجماهير المحتشدة في الشارع، مهما كانت تلك الحشود مثيرة للإعجاب والإبهار.

- لقد استهلكت معظم هذه التحولات الكثير من الوقت للوصول إلى مرحلة النضج واكتساب الطابع المؤسسي. وفي بعض البلدان مثل البرازيل وشيلي والفلبين

⁽۱) في الحالات الأخرى التي لم نقم بإجراء مقابلات بشأنها، فإن الأنظمة الاستبدادية كانت في بعض الحالات تنهار بعد إلحاق الهزيمة العسكرية بها، كما كان هو الحال في كل من اليونان والبرتغال والأرجنتين. وقد ساهم التصور في الفلبين أن تمرد جيش الشعب الجديد (MPA) أكسب قوة للمعارضة عملت على إضعاف نظام ماركوس وعلى نشوء حركة الإصلاح للقوات المسلحة (MPA) التي ساعدت على الإطاحة بماركوس.

وبولندا وجنوب إفريقيا وإسبانيا، فقد تطلب الأمر سنوات عديدة من ضغط حركات المعارضة لإنهاء الحكم الاستبدادي فيها. وقد تطلب ذلك المرور بمراحل متعددة، لم تخلُ في بعض الأوقات من الانتكاسات.

وفي جنوب إفريقيا وغانا وبولندا والبرازيل، فإن الأنظمة الاستبدادية أو بعض القطاعات من داخلها قد مدت يدها إلى عناصر المعارضة المعتدلة، سواء للعمل ولو بشكل جزئي على تعزيز الشرعية الدولية والاستجابة للضغوط الخارجية، أو لغاية بناء علاقات مع قوى المعارضة التي كانت على استعداد للتفاوض لفتح ثغرة في جدار تلك الأنظمة المتصلبة.

وفي إسبانيا وجنوب إفريقيا وبولندا، على سبيل المثال، فقد ظهرت عمليات الحوار والتفاوض التي ظلت مختمرة لفترات طويلة بين النخب المرتبطة بتلك الصراعات المتوالية، والتي كانت تتخللها مظاهرات بصورة دورية لعرض القوة من جانب واحد أو من كلا الجانبين. وقد عملت هذه المفاوضات على وضع المقاييس والإسهام في التوضيح المتدرِّج لمبادئ وقواعد الارتباط، التي أتاحت للحركات الديمقر اطية الحصول على دعم واسع وترسيخ جذورها الأساسية بعمق في آخر المطاف.

وقد كانت التحولات تتسم ببعض الصفات والقواسم المشتركة فيما بينها، ولكنها كانت تختلف عن بعضها بعضًا في أسباب نشأتها وتسلسل أحداثها ومساراتها. وقد اشتملت الظروف التي نشأت فيها على شخصيات دكتاتورية بدعم عسكري في كل من إسبانيا وإندونيسيا والفلبين؛ وحكم عسكري مؤسسي في كل من البرازيل وشيلي؛ ونظام حكم شبه عسكري من قبل موظفين حكوميين كاريزماتيين في غانا؛ ونظام الحكم بحزب واحد مهيمن بأشكال مختلفة جدًّا في المكسيك وبولندا، علمًا بأن الحالة الأخيرة كانت معززة ومقيدة بفعل الدعم الخارجي من الاتحاد السوفيتي؛ والحكم الاستثنائي من قبل الأقلية البيضاء التي عملت طويلًا على قمع الأغلبية السوداء في جنوب إفريقيا(۱).

⁽١) وفي حالات أخرى، نتجت التحولات بعد الحروب الأهلية، أو في أعقاب الاحتلال الأجنبي، أو من الأنظمة الملكية أو الوراثية. وقد عملت كل واحدة من هذه التحولات على عرض قضايا وتحديات

وقد اختلفت هذه الأنظمة في عدد من الطرق الأخرى التي كان لها الأثر بما انتهى إليه حالها؛ مما عمل على تنسيق وتهيئة الأجواء والآفاق أمام إشراقة الديمقراطية. وقد تفاوتت في الدرجة التي كانت تبسط فيها نفوذها على ترابها الوطني، وفي فرض الولاء والخضوع على مواطنيها، دون النظر إلى حجم التفاوت والاختلاف في خلفياتهم العرقية ومعتقداتهم الدينية وولاءاتهم الإقليمية. وقد أثرت مثل تلك الخلافات بشكل ملحوظ في التحولات التي شهدتها كل من إسبانيا وجنوب إفريقيا وغانا وإندونيسيا والفلين؛ حيث طالبت مناطق معينة وجماعات عرقية بضرورة الحصول على المزيد من الاستقلالية والموارد.

وقد كانت العديد من الحكومات الاستبدادية ناجحة إلى حد معقول في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتعزيز الرفاهية الاجتماعية وحماية الأمن القومي وأمن المواطنين، على الأقل بالنسبة إلى القطاعات المهيمنة من السكان؛ في حين لم ينجح البعض الآخر منها في ذلك. وقد اتخذت العمليات الانتقالية لدى كل من الأنظمة الناجحة نسبيًّا والمتعثرة بشدة سياقات مختلفة، تشكلت بفعل القوة النسبية للحكومات في مقابل قوى المعارضة. وقد تأثرت التحولات في كل من البرازيل وشيلي وإسبانيا، على سبيل المثال، بالنجاح الملحوظ للحكومات الاستبدادية القائمة هناك في توفير الأمن للمواطن والنمو الاقتصادي في البلاد.

كما تشكلت هذه التحولات أيضًا بفعل مستوى الانضباط والتماسك المهني، بالإضافة إلى مستوى الدعم الشعبي للقوات المسلحة والشرطة والاستخبارات وخدمات الأمن الأخرى. وقد تم تشكيلها وتكييفها بفعل القوة النسبية للمؤسسات المدنية، بما في ذلك الأحزاب السياسية والهيئات التشريعية والقضائية. وقد تم تسهيل التحولات الشيلية والبرازيلية بفعل استمرار وجود وانتعاش الأحزاب والمؤسسات السياسية والتقاليد التي كانت قائمة من قبل. كما كانت المعايير والشبكات الدستورية القائمة ذات أهمية أيضًا في كل من إندونيسيا والفلبين وغانا والمكسيك

خاصة بكل منها، ولكن العديد من التحديات المتكررة هنا في هذه الدراسة تُعَدُّ أيضا ذات صلة.

وإسبانيا. وفي بعض البلدان، فقد كان للاشمئزاز والنفور من أعمال العنف والقمع و/ أو الفساد التي بدأت تظهر للعيان، أو الحنين للقيم السائدة في الماضي، تأثيره في عمليات التحو لات.

كما أن تلك التحولات قد تأثرت بنسب أكبر أو أقل، بفعل القوة النسبية والصفات المتميزة لدى منظمات المجتمع المدني (CSOs)، مثل النقابات العمالية والجماعات الدينية والاتحادات الطلابية والجمعيات النسائية. وكان من المهم، أيضًا، شكل العلاقات السائدة بين تلك الجماعات والنظام الاستبدادي وقوات الأمن وقطاعات الأعمال. وقد عمل كل من المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) في جنوب إفريقيا، والتحالف من أجل التصويت بـ «لا»، ثم تحالف الأحزاب من أجل الديمقراطية والتحالف من أجل الديمقراطية المسمى (Concertación) في شيلي، والحزب الاشتراكي (PSOE) والحزب الشيوعي (PCD) في إسبانيا وحركة التضامن (Solidarity) في بولندا والأحزاب الأخرى، والحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني (CSOs)، على المساعدة في بلدان أخرى للحشد والضغط على الحكومات الاستبدادية. وكلما كان الدعم المنظم أوسع لحركات المعارضة وقياداتها، كان من الأرجح ضمان الحصول على تنازلات قيمة في المفاوضات العلنية أو السرية التي كثيرًا ما كانت تحصل مع الحكومات الاستبدادية.

- وقد تم الشروع في بعض هذه التحولات، أو في جزء منها على الأقل، بفعل التقارب المتبادل بين جانب من القطاعات في داخل الصفوف العليا للنظام الاستبدادي وعناصر من المعارضة، كما كان الحال عليه في كل من البرازيل وإسبانيا والمكسيك وبولندا وغانا. وفي بعض الحالات، استجابت الأنظمة في الأساس للضغوط بفعل الحشود والتعبئة الاجتماعية المنبثقة من الأسفل إلى الأعلى، كما حدث في كل من بولندا وإندونيسيا وشيلي والفلبين وجنوب إفريقيا. كما انبثق العديد من التحولات من جراء المفاوضات السرية أو العلنية بين عناصر من النظام القائم في سدة الحكم آنذاك والمعارضة، كما حصل ذلك بطرق مختلفة في كل من إسبانيا والبرازيل وجنوب إفريقيا وشيلي وإندونيسيا والمكسيك وبولندا.

وهناك عدد قليل من التحولات تمخضت بفعل اتفاقات رسمية بين النُّخب، مثل مواثيق مونكلوا (Moncloa Pacts) الإسبانية؛ مما أدى لاحقًا إلى الاتفاقات السياسية. وقد سميت تلك المواثيق باسم المقر الرسمي لرئيس الوزراء الذي اجتمع فيه إبان شهر أكتوبر/ تشرين الأول عام ١٩٧٧ زعماء الأحزاب السياسية الرئيسة في إسبانيا مع الحكومة القائمة آنذاك، وأجمعوا على وضع الأطر الرئيسة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال السنوات الأولى للنظام الديمقراطي في المرحلة الانتقالية، بما في ذلك تحديد أجور العمل والضمان الاجتماعي، وينظر إلى تلك المواثيق على أنها أول عقد ديمقراطي مبرم بين الحكومة الإسبانية ومندوبي الأحزاب.

وقد جاءت كل هذه التحولات بفعل القوى والعمليات الداخلية، لكنها تأثرت أيضًا، بطرق مختلفة، من خلال سياق دولي واسع وجهات خارجية فاعلة بصفة محددة. كما كان للنزعات الإقليمية والإيديولوجيات السائدة والروابط الدولية للديمقراطيات الراسخة صلة وثيقة بتلك التحولات، إضافة إلى أن طبيعة ودرجة تكامل كل بلد في الاقصاد العالمي(١) كان لها أهمية أيضًا في ذلك الشأن. ولذلك، في بعض الحالات، كانت هناك ضغوط معينة من قبل القوى الكبرى والدول المجاورة والمؤسسات الدولية والجهات الخارجية والعمالية والمؤسسات الإعلامية، فضلًا عن مجتمعات الشتات. وفي العديد والعمالية والمؤسسات الإعلامية، فضلًا عن مجتمعات الشتات. وفي العديد من البلدان، فإن الخبرات الشخصية للقيادات السياسية في الخارج، والتي غالبًا ما كانت في المنافي، وما لديها من أفكار وعلاقات، كانت كلها ذات صلة، كما هو موضح في المقابلات التي تمت مع كاردوسو، لاغوس، مبيكي، وحبيبي .

⁽۱) للاطلاع على الآراء المتقارنة بصورة نسبية بشأن دور العامل الخارجي في عملية التحولات الديمقراطية، يرجي مطالعة مؤلَّف «كاثلين ستونر (Katheyn Stoner)، ومايكل ماكفول (Michael Mcfaul)، بعنوان «التحولات إلى الديمقراطية: منظور مقارن (بالتيمور، ماريدند: مطبعة جامعة جونز هوبكنز عام ٢٠١٣.

وفي بعض الحالات (وليس كلها بأي حال من الأحوال)، فإن القادة السياسيين والأحزاب السياسية وغيرهم من المشاركين قد استفادوا من تجارب التحولات السابقة والتبادل الدولي للأفكار. ويؤكد مبيكي على كيفية تأثير نصيحة الزعيم التنزاني جوليوس نايريري، على تفكير حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا بشأن بناء دستور جديد، وكيف عملت تجربة شيلي في لجنة الحقيقة والمصالحة (Truth and Reconc. liation Commission) على مساعدة جنوب إفريقيا في تنوير عملها بشأن العدالة الانتقالية. كما أشاد لاغوس بمدى أهمية مشورة غونز اليز الإسباني حول كيفية التعامل مع القوات المسلحة والشرطة والمخابرات في الشيلي. وذكر كل من ماز وفيتسكي وكفاشينيفسكي، كيف أن الغز وات السوفيتية لكل من تشيكوسلوفاكيا والمجر (هنغاريا) قد أثرت على نهج كل من الرئيس ياروزلسكي والمعارضة في بولندا.

المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، إبان الحرب الباردة ونهايتها، كان لها أيضًا بالغ الأثر على مختلف هذه التحولات. وعلى الرغم من أن الجهات الدولية الفاعلة وحدها لم تكن حاسمة في أي من التحولات، فإنه في جميع هذه الحالات تقريبًا، فإن التعزيزات والتفاعلات الدولية مع الجهات المحلية الفاعلة و/ أو انسحاب الدعم الخارجي وتحوله عن التعامل مع النظام الاستبدادي قد كان لها أثر بالغ الأهمية بالتأكيد.

ومع ذلك، فإن أيًّا من هذه العوامل الهيكلية والتاريخية والسياقية لم تكن من ذاتها أو بمفردها قادرة على تحديد متى وكيف انتهت تلك الأنظمة الاستبدادية، أو فيما إذا كان، وكيف يمكن أن يصبح عليه تشكيل طراز الديمقراطية في نهاية المطاف، ومع ذلك كانت القرارات الحاسمة، التي على الزعماء السياسيين في الحكومات والأحزاب والحركات اتخاذها، غالب الأحيان تأتي ضمن خيارات غير جذابة. فالمهارة والحظ لعبا آنذاك دورًا في هذا الشأن.

وفي هذه البلدان التسعة، فقد أدت كل التحولات من الحكم الاستبدادي إلى

انبثاق الديمقراطية، وعملت على إضفاء الطابع المؤسسي الدستوري من خلال انتخابات عادية، كانت بشكل أساسي حرة ونزيهة بصورة معقولة، بجانب وضع قيود ذات مغزى على السلطة التنفيذية، والضمانات العملية للحقوق السياسية الأساسية، وخاصة حرية التعبير والتجمع، والحريات الفردية (۱). كما أن بعض تلك البلدان لا تزال تواجه بعض القضايا المهمة المتعلقة بشأن (أو القيود المفروضة على) طبيعة أو مستوى ودرجة الحكم الديمقراطي الفعال، ولكن المؤسسات الديمقراطية الأساسية لا تزال قائمة في جميع تلك الحالات التسع. وبالنظر إلى حقيقة أن جميع هذه الدول قد تمكنت من تحقيق الديمقراطية الدستورية التي لم تتراجع أو ترتد طيلة جيل كامل أو أكثر، فإن ذلك يجعل منها نماذج فريدة ومفيدة بشكل خاص للتعلم من القادة السياسيين الذين ساعدوا على توجيه تلك التحولات التاريخية إلى الديمقراطية بنجاح.

وفي ضوء الظروف والمسارات المتنوعة في التحولات من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية، فإنه لا يمكن القول إن ثمة «مقاسًا واحدًا يناسب الجميع»، أو إن هناك كراسة إرشادية بسيطة تحتوي على كامل «الممارسات المثلى «لمثل تلك التحولات الحاصلة». ولكن يمكننا أن نتعلم الشيء الكثير من القادة الذين شكلوا تلك التحولات، وخاصة من خلال تحديد واستكشاف الكيفية التي كانوا ينظرون بها ويتعاملون فيها مع القضايا الرئيسة التي كانت تواجههم في جميع الحالات تقريبًا.

التحديات المتكررة لعمليات الانتقال

ثمة أربع مجموعات واسعة من التحديات تبرز في هذا المجال وهي: التحضير

⁽۱) وقد أسفرت التحولات الأخرى خلال هذه السنوات عن إعطاء نتائج متفاوتة، بما في ذلك الأنظمة الهجينة، شبه الاستبدادية التي تجمع بين إجراء انتخابات تنافسية مع الاستمرار في ممارسة الانتهاكات الخطيرة للإجراءات الديمقراطية المتعارف عليها، بالإضافة إلى حكومات ديمقراطية متفاوتة للغاية وغير كاملة، وتعرضت للارتداد والتحول إلى الوراء. انظر: ستيفن. ليفيتسكي (Steven Levitsky) ولو كان. أ. واي (Lucan A.Way). السلطوية التنافسية: الأنظمة المختلطة بعد الحرب الباردة: (Auhoritarianism: Hybrd Regimes after the ColdWar)، (نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠١٠.

لعملية الانتقال، إنهاء النظام الاستبدادي، نقل السلطة وإدارتها، وتحقيق الاستقرار وترسيخ الديمقراطية الناشئة. هذه التحديات، لم تظهر بصورة متتالية أو في ترتيب زمني تتابعي، ولكنها ظهرت في كل تلك الحالات، ومن المرجح أن تكون حاضرة في التحولات المستقبلية.

التحضير للانتقال

إن القوى المحلية التي تسعى لإنهاء النظام الاستبدادي، عادة ما تحتاج إلى ما يكفي لها من الدعم الواسع والتماسك والشرعية وغيرها من الموارد لتحدي قدرة النظام على الحكم، وكذلك حتى تصبح قوى منافسة بصورة معقولة كسلطة وطنية. وفي بعض الحالات، فإن على أفرادها أيضًا أن يكونوا محاورين أقوياء مع أولئك القابعين في داخل النظام الاستبدادي الذين أدركوا أن النظام في حاجة إلى شريك لتسهيل وضع إستراتيجية خروج ممكنة. وفي بعض الأحيان، فإن عليهم أن يكونوا ذوى مصداقية أمام الجهات الدولية الراغبة في دعم العملية الانتقالية. كما أن تحقيق تلك الأهداف غالبًا ما يتطلب جَسر الخلافات العميقة وسدّها بشأن الأهداف والإستراتيجيات والتكتيكات والقيادة في صفوف معارضي النظام الاستبدادي، وعملية إقناع جماعات المعارضة المختلفة للعمل على حل وتسوية الاختلافات الكبيرة فيما بينهم من أجل مواجهة نظام استبدادي، لم تكن مسألة سهلة على الإطلاق، كما أن بناء تحالف واسع النطاق وقدر على إسقاط نظام استبدادي، مع التحلي بالتزام قوي لقيم الديمقراطية، غالبًا ما يتطلب العمل بجد للتغلب على الانقسامات داخل المعارضة، مع العمل في الوقت ذاته على استيعاب وفهم الانقسامات داخل صفوف النظام نفسه والاستفادة منها، سواء كانت واضحة أم كامنة. إن معرفة كيفية توحيد صفوف المعارضة وكيفية شق وتقسيم صفوف النظام القائم آنذاك هما في صميم قلب العديد من التحولات، كما تمت مناقشة ذلك، على سبيل المثال مع كاردوزو (Cardoso)، الذي أكد أن الإستراتيجية الأساسية لديه لا تتمثل في الإطاحة بالجيش، ولكن بحمله على البحث من أجل التوصل إلى مخرج من المأزق.

إنهاء النظام الاستبدادي

لم يسبق للحكومات الاستبدادية أن تخلت عن السلطة طواعية، ما لم ير فصيل من داخل النظام أو قطاع مهم واحد، على الأقل، أن عملية التخلي عن السلطة هي السبيل الوحيد لتجنب عواقب وخيمة أو غير مرغوب فيها مثل: خسارة كبيرة من الدعم والتأييد الشعبي، عنف مدني، انقسام في القوات المسلحة، ضرر اقتصادي خطير، نبذ وعزلة دولية، أو تهديد للسلامة الإقليمية للبلاد. إن ذل الهزيمة العسكرية أو الانهيار الاقتصادي أو الهزيمة الانتخابية تسارع أحيانًا في الخروج على النظام. ولكن هذه الصدمات لا تفضي عادة إلى تحولات ديمقراطية ما لم تكن هناك قطاعات من الحكومة الاستبدادية متسامحة أو داعمة لمطالب المعارضة الديمقراطية.

كما يتعين على قوى المعارضة ابتكار مناهج مهنية يمكنها أن تحفز هذه العناصر داخل الحكومة الاستبدادية حتى تصبح منفتحة وعلى استعداد لتقبل الانتقال. وهذا ما كان في كثير من الأحيان يتطلب التأكيد على أنه لن يتم اتخاذ أي إجراءات انتقامية بالجملة ضد الحكام السابقين والمؤيدين الرئيسين لهم؛ وأنه سوف يتم احترام المصالح الاقتصادية وغيرها من مراكز القوى الراسخة، على الرغم من أن الامتيازات الفاسدة والجسيمة بصورة صارخة لن تكون مقبولة؛ وأن الحقوق الفردية للنخب الحاكمة السابقة ستظل محمية بموجب القانون عند تسلم السلطات الجديدة للحكومة. ولم يكن من السهل التوفيق بين هذه التأكيدات مع التطلعات المفهومة لدى قوى المعارضة المستبعدة لفترات طويلة، والتي تجشمت مخاطر كبيرة لمحاربة النظام الاستبدادي. وهذا كان ممكنًا، وهو ما بدا في كثير من الأحيان أنه ضروري لدى قادة الانتقال كافة، سواء من جانب السلطات القابعة في سدة الحكم القائم، أو من قبل حركات المعارضة.

نقل وإدارة السلطة

عادة ما كان تنفيذ التحولات الناجحة يتطلب التعامل مع توترات ومعضلات عديدة ومترابطة في كثير من الأحيان. وكان يترتّب على أولئك الذين يستولون على

السلطة العمل على تعزيز النظام المدني وإنهاء العنف، وفي الوقت ذاته كان من الواجب عليهم السعي لضمان عمل جميع قوى الأمن والاستخبارات ضمن إطار القانون، بما في ذلك القوى التي كانت في صلب أعمال القمع السابقة؛ بحيث تصبح خاضعة للرقابة من قبل السلطات المدنية الجديدة.

كما كان يترتب عليهم أيضًا الإيحاء بالثقة المحلية واكتساب الشرعية الدولية. وفي كثير من الحالات، فإن ذلك كان يشتمل على ضرورة تطوير إجراءات انتخابية لضمان احترام وتنفيذ إرادة الأغلبية، دون التخلي عن ضرورة طمأنة الأقليات السياسية الرئيسة (بما في ذلك بعض المرتبطين بالنظام السابق) بأنهم سوف يكونون ممثلين، وأن مصالحهم الجوهرية ستكون محمية، وفقًا لسيادة القانون.

وثمة حاجة ثالثة أيضًا، وتتمثل تلك في ضمان أن أولئك الذين يتولون المناصب سيكونون مؤهلين بصورة وافية، سواء من الناحية التقنية أو السياسية، لتسلم مسئوليات الحكم الجديدة؛ وذلك من خلال الحصول على التدريب اللازم والمهارات، واستقطاب واجتذاب المسئولين السابقين ممن تتوفر لديهم تلك المهارات و/ أو الإبقاء على بعض الأفراد من النظام السابق والاحتفاظ بهم، كما يؤكد على ذلك كل من غونزاليز ومازوفيتسكي ومبيكي.

وحول مجموعة من القضايا - مثل السياسات الاقتصادية وتقديم الخدمات الاجتماعية والسعي للتحكم في العدالة الانتقالية المطلوبة - والتي تتحكم في وجهات النظر والكفاءات والخبرات التي كانت مختلفة جدًّا عن تلك المتوفرة لدى المعارضة، فإن ذلك في كثير من الحالات كان يعني التدريب والتعلم في أثناء العمل في الوظيفة.

كما يتعين على المعارضة التي تتحول إلى حكومات أن تعمل للحفاظ على توازن بين الحاجة إلى الخبرات البيروقراطية والتكنوقراطية والأمنية والقضائية في مقابل الهدف؛ للحد من نفوذ وهيمنة النظام السابق. كما كان من المترتب عليهم إعادة تركيز اهتمام الأجهزة البيروقراطية في الدوائر الحكومية، وقوات الأمن والشرطة

بدلًا من السيطرة على الرعايا لتصبح في خدمة المواطنين. كما أنهم كانوا في حاجة ماسة إلى إقناع المواطنين بدورهم؛ للشروع في قبول الثقة بالدولة التي كان يرفضها العديد من الناس باعتبارها غير شرعية ومعادية.

كما كان من المتعين على قادة التحول ضرورة موازنة الضرورات المتعارضة بالاستجابة لأولئك الأشخاص الذين تم انتهاك حقوقهم الإنسانية من قبل النظام السابق ومحاسبة الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة من ناحية، مع الحفاظ على ولاء قوات الأمن (والتي تورط بعض أعضائها في تلك الانتهاكات) من ناحية أخرى. وفي الوقت ذاته، فقد كان عليهم التأكيد للمواطنين أن تلك القوات سوف تتعامل بفعالية مع الجريمة والعنف، وفي بعض الحالات، مع الحركات الانفصالية والمتمردة، كما كان عليهم توفير السبل لتعزيز القبول السلمي المتبادل من قبل الأعداء السابقين ممن كانوا على عداوة مريرة للغاية، وهو أمر ليس سهلا قبوله أبدًا.

وبصورة تقليدية، فإن السلطات الجديدة عادة ما ترث أنماطًا من الفساد والإفلات من العقاب القائمة منذ فترة طويلة. وعليه، فهي تكون في أمسِّ الحاجة لإنشاء أو حماية استقلالية السلطة القضائية وحيادية وسائل الإعلام المستقلة التي يمكن أن تُعرِّض التنفيذيين الوطنيين وغيرهم للمساءلة، مع تجنب إنشاء مراكز النقض الفيتو التي يمكن أن تعترض وتوقف جميع المبادرات الحكومية الجديدة.

كما أنها في حاجة أيضًا لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة العمالة والسيطرة على التضخم، مع تحسين توفير السكن والصحة والتعليم وتوسيع النفقات العامة لتلبية الاحتياجات المؤجلة منذ فترات طويلة للفقراء. كذلك فإن القيام بذلك يتطلب من السلطات الجديدة إشراك المستثمرين الوطنيين والأجانب دون تأجيج مخاوف أنهم أصبحوا منحازين لأصحاب الامتيازات. وكثيرًا ما كانت الحكومات الجديدة تكسب التأييد الشعبي لسياسات الاقتصاد الكلي التي كانت تهدف لإنتاج فوائد طويلة الأمد، ولكنها فرضت تضحيات مؤلمة وأدت إلى انعدام الثقة واليقين في المدى القصير. كما قبل قادة جميع هذه التحولات النهج الموجّه نحو اقتصاد

السوق والسياسات النقدية والمالية الحكيمة _ وبمن فيهم أولئك الذين لم يكونوا أصلًا ميالين لقبول ذلك _ أن تلك المسائل قد كانت ضرورية في اقتصاد مُعَوْلَم أكثر من ذي قبل، جنبًا إلى جنب مع السياسات الاجتماعية القوية التي يمكن أن تُنتج تنمية اقتصادية أكثر إنصافًا.

الاستقرار وترسيخ الديمقراطية الناشئة

وعند استقرار التحولات الديمقراطية، فإن كثيرًا ما تواجه الزعماء السياسيين قضايا شائكة أخرى عديدة، فالجمهور، سوف يُنحي باللائمة في كثير من الأحيان، بعد بضع سنوات، على القادة الديمقراطيين، وأحيانًا على الديمقراطية نفسها؛ لعدم تلبية التوقعات الاقتصادية أو السياسية، حينها، تصبح الحركات التي توحدت في معارضة النظام الاستبدادي غالب الأحيان مُجزَّأة؛ ما يخلق تحديات كبيرة للحكومات، وإلا فإنها تتهاوى مع مرور الوقت وتصبح متماثلة في التراخي والرضا والقبول بالوضع المتردى الذي آلت إليه.

وعلى المنوال ذاته، فإن منظمات المجتمع المدني - بما فيها جماعات حقوق الإنسان والحركات النسائية - التي ساهمت بفعالية في معارضة الحكومة الاستبدادية قد تبدأ في التراجع والاضمحلال، وأحيانًا التضاؤل، أو أنها قد تنتقل إلى مواقف متطرفة وتخريبية بعد دخول العديد من قادتها الأكثر موهبة وبراغماتية في دهاليز السياسة الحكومية أو الحزبية. وفي مثل هذه الظروف، فإنه لن يغدو من السهل الحفاظ على المنظمات غير الحكومية نشطة ومستقلة. إن بناء علاقات منفعة متبادلة بين الحكومة الجديدة وقوات المعارضة الجديدة (التي شملت في بعض الأحيان السلطات السابقة) وكذلك مع القوى الاجتماعية المستقلة ومنظمات المجتمع المدني، لن تعود أو تصبح مسألة هينة. وهذا الوضع، يتطلب حساسية خاصة واهتمامًا متواصلًا.

التعلم من القادة السياسيين

في ظروف غير مؤكدة خاصة بأوضاع التحولات الشاملة، فإن القادة السياسيين،

في كثير من الأحيان، قد يكونون مضطرين إلى اتخاذ قرارات في ضوء معلومات محدودة جدًّا عن نتائجها أو عدم ضمان عواقبها (۱). وقد أكد العديد من هؤلاء القادة المخاوف التي دفعتهم لتقديم بعض التنازلات التي انتقدها البعض في تلك الأوقات (وبعض الآخرين من الأجيال القادمة) على اعتبار أنها كانت خجولة أو جبانة ومترددة جدًّا. وتوضح شهاداتهم وتشرح كيف ولماذا عملوا على اتخاذ الخيارات الصعبة في مواجهة أسئلة أو قضايا، مثل العلاقات المدنية العسكرية والعدالة الانتقالية والمجالات المحفوظة (۱) بصورة مخصصة لأغراض معينة.

كما أن المخاوف من الارتداد أو العنف أيضًا، عملت على تشكيل مناهجهم لصياغة الأحكام الدستورية والنظم الانتخابية والسياسات الاقتصادية. إن المخاطر والشكوك واتخاذ القرارات الصعبة لا مفر منها، لكنها لم تعمل بالضرورة على منع القادة من اتخاذ الإجراءات التي يمكنها كسر حالات الجمود.

المُضي قدما تدريجيّا

كما يعتقد كل هؤلاء القادة أنه كان من المهم لديهم الاستفادة من الفرص، حتى الجزئية منها؛ من أجل الاستمرار في المضي قدمًا بدلًا من رفض التقدم التدريجي، على أمل أن تتوفر القدرة في وقت لاحق على تحقيق أكبر تغيير ممكن؛ ولكنه غير مضمون. كما أكدوا عزمهم على تحسين الأوضاع غير المرغوبة بدلًا من تخيل طريقة

⁽۱) في تلك الدراسة الرائدة لهما بشأن الانتقال من الحكم الاستبدادي، أكد غيليرمو أودونيل (Philippe Schmitter) وفيليبي شميتر (O'Donnell) الشكوك الخاصة بمثل هذه التحولات، وكيف ولماذا تختلف عن «السياسة العادية. انظر: غيليرمو أودونيل. وفيليب شميتر، الانتقال من الحكم السلطوي: Transitions from Authoritarian Rule: Tentative) استنتاجات أولية بشأن الديمقراطيات غير المؤكدة: (Conclusions about Uncertain Democracies جونز هوبكنز، ١٩٨٦، الابتمور، ماريلاند: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، ١٩٨٦، وقد أعيد نشره مع مقدمة جديدة من قبل الدكتورة/ سينثيا أرنسون (Cynthia Arnson) والدكتور/ إبراهيم ف. وينثال (Abraham F. Lowenthal)، مطبعة جونز هوبكنز جامعة أكسفورد، ٢٠١٣.

⁽٢) إن المجالات المحجوزة هي امتيازات خاصة لمجموعات السلطة السابقة للحفاظ على مزايا معينة، مثل ضمان مستويات من الميزانية لصالح المؤسسات العسكرية، ووضع أجزاء من الاقتصاد تحت سيطرة مجموعات محددة، وضمان التمثيل السياسي لأفراد معينين، أو لمؤسسات أو جماعات أصحاب مصالح محددة.

للبدء من نقطة الصفر، أو ببساطة تنحية الرغبة عن القيود الصارمة التي تبطئ التقدم نحو أهدافهم النهائية.

وعلى سبيل المثال، فإن آيلوين يتحدث عن النقاش الذي دار في داخل المعارضة حول إمكانية وشروط المشاركة في استفتاء عام ١٩٨٨ في شيلي، بتكليف من الدستور المفروض من قبل بينوشيه في عام ١٩٨٠، واقتراحه الذي كان مقبولًا في نهاية المطاف بضرورة مواجهة وتحدي النظام، حتى بموجب قوانينه وأنظمته نفسها، بدلًا من الجلوس والاستمرار في الإصرار على القول بعدم شرعية تلك الأنظمة والقوانين نفسها. كما يذكر لاغوس النصائح التي قدمها فيليبي غونزاليز له ولزملائه حول «الخروج من هوة البئر» بمعنى، تحقيق قدر أكبر من القوة والنفوذ قبل صياغة مطالب إضافية. كما يشرح كاردوسو ويفسر ميله الذي عارضه كثيرون في صفوف المعارضة البرازيلية؛ لقبول فكرة أن النظام العسكري لن يسمح بإجراء في صفوف المعارضة المباشرة، والعمل بدلًا من ذلك ضمن قواعد النظام وقبول خوض الانتخابات لسنة ١٩٨٥.

كما يناقش دي كليرك ومبيكي القرار الحاسم للاتفاق على مبادئ دستور مؤقت قبل الانتخابات الديمقراطية الوطنية الأولى؛ بحيث يكون قابلًا للنقاش، وتحسينه والموافقة عليه من قبل الكونغرس الذي سوف ينتخب لاحقًا في جنوب إفريقيا. كما يؤكد كلُّ من مازوفيتسكي وكفاشينيفسكي على أهمية الاتفاق للمضي قدمًا في إجراء انتخابات تعاقدية حرة جزئيًّا في بولندا عام ١٩٨٩ بشروط تهدف إلى ضمان أن الشيوعيين ستكون لهم أغلبية المقاعد وأن الجنرال ياروزلسكي سيتم تنصيبه رئيسًا للبلاد؛ من أجل ضمان التدرج. ويفسر كوفور أيضًا، لماذا رفض مقاطعة حزبه للانتخابات الغانية عام ٢٠٠٠، ويؤكد إرنستو زيديلو أهمية الإصلاحات الإضافية في الإجراءات الانتخابية التي اقترحها حزب العمل الوطني (PAN) وقبلها الحزب الثوري المؤسسي الحاكم (PRI) على مدى عدة سنوات سابقة قبل رئاسته، عندما بدا من المستبعد في أي وقت التنازل عن السلطة الوطنية.

لقد أجمع كل هؤ لاء القادة وأكدوا على ضرورة إعطاء الأولوية دومًا لكسب شيء ما على أرض الواقع، حيثما كان ذلك الأمر ممكنًا، حتى عندما لا يتم تحقيق بعض الأولويات الحيوية إلا جزئيًّا، وحتى عندما تتقدم بعض المكونات والأنصار المهمّين بمطالب قد يَعُدُّها القادة غير مجدية. إن رفض المواقف المتطرفة تتطلب أحيانًا مزيدًا من الشجاعة السياسية بدلًا من التمسك بتلك الأهداف أو الخضوع لمبادئ جذابة ولكنها قد لا تكون عملية.

ومن أجل مقاومة القمع والضغط لغاية إحراز ثغرات، فإنه يتعين على زعماء المعارضة حشد الاحتجاجات؛ تحدي النظام والقواعد المعمول بها؛ التنديد بسبجن وتعذيب وطرد المنشقين؛ ومكافحة الشرعية الوطنية والدولية للنظام. كما كان من المترتب عليهم دائمًا أن يكونوا مستعدين لتقديم تنازلات من شأنها تحسين مواقفهم. كما كان من المترتب على شاغلي المناصب في الأنظمة الاستبدادية من المنفتحين على التحول الديمقراطي، العمل على إيجاد سبل للحفاظ على السلطة ودعم دوائرهم الانتخابية الأساسية، مع توفير حيز لحركة أنصار المعارضة فيه.

كان عليهم أن يكونوا مستعدين أيضًا لتحمل مخاطر القيام بذلك، كما فعل ذلك دي كليرك من خلال الدعوة إلى، وكسب، استفتاء من البيض لدعم نهجه في المفاوضات مع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC). وقد أكد كل من مازوفيتسكي، غونز اليز، دي كليرك، مبيكي، كاردوسو، آيلوين، ولاجوس، على صحة هذا الاجتهاد، من زوايا نظر مختلفة، أنه كان يترتب على القادة من كلا الجانبين الجمع بين ممارسة الضغط المستمر مع رغبة حقيقية للعمل على إيجاد وقبول الحلول الوسطية. إن صنع التحولات لا تصلح كمهمات للتحجر الفكري والديموغمائية.

ضرورة وجود رؤية واعدة وشاملة

على الرغم من أن قبول حلول وسط غير مرضية كان يُعَدُّ أمرًا ضروريًّا في بعض الأحيان، فإن هؤلاء القادة أدركوا أيضًا ضرورة الاستمرار في إعطاء رؤية واسعة

وتأمل لما تعنيه عملية الانتقال، مشددين على ضرورة النظر إلى الأمام بدلًا من التركيز على المظالم الماضية. إن تقديم رؤية مقنعة للمستقبل على المدى الطويل للمجتمع بأكمله، بجانب إعطاء وعود متواضعة لتحقيق مكاسب عاجلة، قد ساعد على الحفاظ على التحولات المعقدة خلال الفترات العصيبة التي كانت تنطوي على مخاطر وتكاليف وخيبات أمل كبيرة. وثمة حاجة أيضًا لمثل هذه الرؤى لمكافحة الخوف الناشئ من احتمال تسريح المنظمات الاجتماعية وشل حراك المواطنين. لقد كان التغلب على الخوف المتفشي يمثل تحديا هائلا بالنسبة لكثير من هؤلاء القادة، كما أكد لاجوس، دي كليرك، ماز وفيتسكي، غونز اليز، إن الحكاية التي يرويها لاغوس عن امرأة اشتراكية قررت على مضض وبعد تردد التصويت لصالح المرشح المحافظ من أجل تجنب العودة إلى الاستقطاب، تعتبر مؤثرة ومثيرة للمشاعر بصفة خاصة.

بناء التقارب والتحالفات

إن تشجيع التقارب وخلق التوافقات وبناء التحالفات بين قوى المعارضة كانت تعتبر كلها بمثابة أمور حيوية، على السواء، لتحقيق هذه التحولات وبدايات لبناء أنظمة حكم ديمقر اطية، وقد كان من المهم ربط الجهات السياسية المعارضة للحركات الاجتماعية، بما في ذلك العمال والطلاب والنساء ومنظمات حقوق الإنسان والمؤسسات الدينية، في عملية تحديد وتحقيق أهداف المعارضة الشاملة. كما كان من الواضح أيضًا ضرورة إبقاء الاتصالات على مستوى النخبة، سواء داخل قوى المعارضة أو بين قوات المعارضة وبعض من كانوا يعارضون تغيير النظام. ولكن ذلك كان نفس شعور الجمهور العريض بأن الحركات الديمقراطية قد كانت شمولية حقًا وحقيقة، وليس مجرد «مركبات» أو وسائل لأفراد أو فئات معنية.

كما كان من الضروري التعويل في البناء على مشاركة الحركات الاجتماعية في تعبئة المعارضة للنظام الاستبدادي، ومن ثم المشاركة في صياغة دستور جديد وحماية حقوق الإنسان، وبناء الأحزاب السياسية والمجتمع المدنى.

وفي كثير من الحالات، فقد كانت مشاركة النساء والمنظمات النسائية حاسمة لتحقيق هذه الأهداف، كما أكد ذلك كل من: حبيبي، مبيكي، كاردوسو، رولينغز، لاغوس، وراموس، وجرت مناقشة ذلك بالتفصيل في الفصل الخاص بجورجينا وايلن.

إن تحقيق التقارب يتطلب التركيز بشدة على ما يوحد الناس سويا بدلًا من التركيز على ما قسمهم في الماضي، كما يشدد على ذلك كل من آيلوين، وغونزاليز وآخرين. إضافة إلى أن تحقيق التقارب كان يتطلب أيضًا اتخاذ قرارات صعبة لاستبعاد بعض الجماعات التي رفضت نبذ العنف، أو أصرت على مطالب لا هوادة ولا تساهل فيها بشأن الحكم الذاتي الإقليمي أو العرقي أو الطائفي. إن إدماج هؤلاء كان من المرجح أن يتسبب في الإضرار بفرص التحول الناجح في كل من إسبانيا وجنوب إفريقيا وشيلي وإندونيسيا والفلبين. وكان من المترتب على الزعماء السياسيين تعزيز القبول المتبادل بين المعارضين للنظام الاستبدادي ممن كانوا، في كثير من الأحيان، على عداء متبادل في السابق، وإيجاد سبل للتوفيق بين المواقف المختلفة أو وضع أساس للتسامح المتبادل مع الحكومة الحالية وأنصارها، وفي الوقت نفسه عزل أولئك الذين ظلوا مستمرين على عنادهم ومواقفهم المتصلبة من كلا الجانبين.

كما كان يترتب على زعماء المعارضة، في كثير من الأحيان، العمل على بناء جسور لتعديل العناصر القائمة في داخل النظام القديم ومراكز القوى الأخرى في المجتمع، وخاصة أصحاب المصالح التجارية الرئيسة. وفي كثير من الحالات، كان من الضروري أيضًا محاولة التوفيق بين آراء أعضاء المعارضة الذين يعيشون في (أو عادوا لتوهم من) المنافي مع أولئك الذين كانوا يتولون التنظيم في داخل البلاد، أو في بعض الأحيان اتخاذ القرار للاختيار فيما بينهما، كما أشار لذلك كل من: مبيكي، لاغوس، كاردوسو، وغونز اليز عند إبداء ملاحظتهم في هذا الصدد.

إن نمط الشخصية والاحترام يمثلان عنصرين هامين في عملية بناء التوافق في

الآراء. فحبيبي نفسه، كان توجه إلى الجمعية الوطنية للحصول على دعم فوري بعد سقوط سوهارتو، كما فوض الجنرال ويرانتو بالإبقاء على سلطات الطوارئ الاستثنائية التي فرضها سوهارتو، مما عمل بالتالي على ضمان ولائه.

كما اتبع راموس نهجا استشاريا وتداوليا للغاية في صياغة السياسات، أما كاردوزو، فقد ذهب مع زوجته إلى الاحتفالات لتشجيع ضباط الجيش البرازيلي من أجل تعزيز العلاقات الشخصية التي يحتاج إلى الاعتماد عليها لاحقًا لإزالة رؤوس الخدمات من مجلس الوزراء وتعيين شخصية مدنية في منصب وزير الدفاع، وذلك تحقيقا لرغبة سابقة كان يعتزم القيام بها، كما عمل آيلوين (Aylwin) الدفاع، وذلك تحقيقا لرغبة سابقة كان يعتزم القيام بها، كما عمل آيلوين (Chile's Truth and Reconciliation) بشكل فردي بكل همة ونشاط على تجنيد أعضاء لجنة الحقيقة والمصالحة في مختلف القطاعات، والذهاب إلى مساكنهم الخاصة في بعض الأحيان. أما مازوفيتسكي، فقد ترأس جلسات طويلة لبناء توافق في الآراء بوزارته، وعمل باستمرار لجعل عكومته شاملة على نطاق واسع. وقد قبل زيديلو مقترحات من حزب العمل حكومته شاملة على نطاق واسع. وقد قبل زيديلو مقترحات من حزب العمل الوطني المكسيكي (PAN) وحزب الثورة الديمقراطية (PRD) المعارضين لتغيير الثقة بالنفس والرؤية والصبر والمثابرة والوقت الثمين، كما أنها عكست أيضًا الثقة بالنفس والرؤية والصبر والمثابرة والوقت الثمين، كما أنها عكست أيضًا حصة للإسهام في النظام الجديد.

إيجاد أطر للحوار وحمايتها

إن خلق وحماية فضاءات حوار مباشر بين جماعات المعارضة والحكومة وزعماء المعارضة، في كثير من الأحيان، تعتبر مسألة حيوية وفي غاية الأهمية، وتتطلب هذه المحاولات أحيانًا، السرية التي قد تفاقم من انعدام الثقة بين جماعات المعارضة بصورة مؤقتة. لقد كان ضروريا العمل على مد جسور بين الحركات السياسية والقطاعات الأخرى، بما في ذلك المجموعات التجارية والجمعيات المهنية والجماعات الدينية ومنظمات المجتمع المدنى، والتي كان بعضها يتعاون

في وقت سابق مع النظام الاستبدادي، ولكنها بدت الآن جاهزة للوقوف على الحياد أو ربما حتى الانفكاك والانفصال عن ذلك النظام. وقد اعتقد هؤلاء القادة، أنه من الأهمية بمكان الاستثمار في علاقات موجهة نحو المستقبل بدلًا من تسوية الخلافات بشأن الماضي.

إن الحوارات الموجهة نحو المستقبل من شأنها، في كثير من الأحيان، شحذ رؤى وبرامج المعارضة وبناء إجماع حديث النشأة وتطوير التزامات مشتركة، بما في ذلك ما يتعلق بمسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ كما أنها تساعد في توضيح القضايا الشائكة والتي تعتبر الأصعب في عمليات التفاوض. وهذه الحوارات، ساعدت على تقديم الأفكار والتحليلات وحتى صياغة معايير وقواعد اللعبة للحكم الديمقراطي في نهاية المطاف. وقد تجلى ذلك من خلال السرية في عملية (الحديث عن المحادثات kalks about talks) التي تم عقدها خارج جنوب إفريقيا بين مسئولين حكوميين وقادة من حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، فضلاً عن الخلوات في (منتجع الغابات bush retreats) التي عقدها دي كليرك مع قادة الحزب الوطني لبناء توافق في الآراء بشأن المفاوضات مع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي.

وتشمل الأمثلة الأخرى على ذلك دور مجموعة الـ ٢٤، مركز المسيحية للإنسانية، مؤسسة البحوث الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (CIEPLAN)، مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية (Vector) في شيلي، مركز التحليل والتخطيط في البرازيل (CEBRAP)، ومراكز دراسات أخرى في البرازيل؛ المائدة المستديرة والمناقشات الخاصة التي دارت قبل انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة في بلدة ماغدالينكا (Magdalenka) بين حركة التضامن والحكومة الشيوعية في بولندا؛ المحادثات بين أدلفو سواريز ولجنة التسعة (Commitee of Nine) قبل انتخابات عام ١٩٧٧ في إسبانيا، وأدوار المنظمات الإسلامية في إندونيسيا وجمعية المحامين وجماعات المجتمع المدني الأخرى في غانا. وقد كان من المهم، في كثير من الأحيان، لبناء المطولة المطلوبة.

وضع الدستور

إن صياغة دستور جديد أو تعديل دستور موجود من قبل يعتبر عادة عنصرًا أساسيًّا، ولكنه يمثل مهمة صعبة وخطيرة في بعض الأحيان. وقد عملت هذه المسألة حتمًا، علي إثارة مناقشات مهمة حول القضايا الأساسية؛ بدءا من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية إلى وضع تصميم وتفاصيل النظام الانتخابي؛ ودور الجيش في إصلاح نظام العدالة؛ وقضية الحكم الذاتي الإقليمي في بعض الحالات. وغالبًا ما كانت النظم والإجراءات الانتخابية مسائل خلافية قوية، كما كان تقنين الجماعات السياسية المحظورة سابقًا، والتي كانت تعتبر في نظر الحكومات الاستبدادية بأنها تخريبية.

وقد تم توظيف عدة أساليب بديلة لتصميم دستور جديد، ومنها: انتخاب جمعية دستورية، أو إنشاء لجنة خاصة أو تفويض هذه المهمة للبرلمان، وأحيانًا قبل تقديم الوثيقة الناتجة للجمهور لإقرارها في استفتاء عام. وتعتبر كل عملية من هذه العمليات منطقية في ظل ظروف معينة، ومهما كانت العملية التي يتم اختيارها، فإن القادة أكدوا على أهمية إشراك مجموعة واسعة من المشاركين في صياغة الدستور، وضرورة بذل محاولة حثيثة لاستيعاب المطالب الأساسية للجماعات الرئيسة المتنافسة.

إن هذا الأمريعتبر مهمًّا حتى عندما يعني، على مضض وبتردد، قبول (على الأقل لبعض الوقت) تلك الإجراءات المرهقة وأحكام شيلي غير الديمقراطية، مثل: تعيين أعضاء مجلس الشيوخ وخاصة تعيين الرئيس السابق بينوشيه كقائد عام للقوات المسلحة لمدة ثماني سنوات بعد توليه الرئاسة، وكسيناتور لمدى الحياة. وفي بعض الحالات، قرر قادة المرحلة الانتقالية أن بناء دعم واسع للوثيقة الدستورية الجديدة يتطلب دمج بعض التطلعات التي قد تحتاج في نهاية المطاف إلى مراجعة. وكان هذا واضحا، على سبيل المثال، في الضمانات الاجتماعية والاقتصادية النبيلة، لكنها غير محتملة ماليا، كما كانت واردة في دستور البرازيل عام ١٩٨٨، بجانب النص فيه على تحويل مختلف الخدمات

المسلحة للمشاركة في مجلس الوزراء، والذي تم تعديله خلال فترة رئاسة كاردوزو.

وفي بعض الأحيان، فقد كان من الضروري المضي قدمًا من خلال مراحل متعددة. ففي إسبانيا حصلت الحكومة بقيادة سواريز (Suárez) على موافقة بشأن أحكام لإجراء انتخابات ديمقراطية من البرلمان الذي كان لا يزال يهيمن عليه أنصار الدكتاتور السابق فرانشيسكو فرانكو وتأجيل صياغة دستور جديد حتى بعد تلك الانتخابات. وفي بولندا، فإن الإصلاحات الدستورية المقترحة والتي لم يوافق عليها البرلمان القادم آنذاك، تمت إعادة إحيائها من قبل الرئيس كفاشينيفسكي، وجرى عرضها على البرلمان المقبل المنتخب ديمقراطيًّا وتمت الموافقة عليها.

ولعل تجربة جنوب إفريقيا كانت الأكثر تعقيدًا، فحكومة دي كليرك والمؤتمر الوطني الإفريقي كانا تفاوضا على وضع دستور مؤقت على أساس ٣٤ مبدأ من المبادئ المتفق عليها، ولكنهم أرجئوا صياغة نص دائم للدستور حتى بعد تشكيل أول برلمان منتخب ديمقراطيًّا لاعتباره جمعية دستورية، ومن ثم إخضاع النص الدائم لموافقة المحكمة الدستورية من أجل ضمان الامتثال للمبادئ الأربعة والثلاثين.

لقد فهم كل هؤ لاء القادة، أن النص الدستوري الدائم حقًا يعتبر أقل أهمية من تمكين واضعيه من العمل لتحقيق «شراء قبول شعبي» واسع بشأن شروطه الرئيسة والشرعية، وإقامة توافق في الآراء على إطار للمضي قدما، والاتفاق على طريقة عملية لا تكون بغاية السهولة ولا الاستحالة لتعديل الوثيقة في مرحلة لاحقة، عندما تكون الظروف مبررة. وعلى الرغم من أن أهمية الصياغة الدقيقة للدستور مسألة واضحة، فإن من المهم أيضًا معرفة؛ كيف؟ ومتى؟ وبواسطة من سيتم اعتماده (۱).

⁽١) أكد فيليب شميتر (Philippe Schmitter) هذه النقطة في «المناهج المتقارنة في الهندسة السياسية: الدسترة والديمقراطية»، مخطوطة غير منشورة، فبراير/ شباط ٢٠٠١.

إن توفير ضمانات لعناصر وأنصار النظام السابق بشأن حماية الحقوق والمصالح الاقتصادية والمؤسسية والفردية، كثيرًا ما كان أمرا حيويا في عملية وضع الدستور، على الرغم من احتجاجات قد تُثار بشأن هذه الضمانات من قبل الذين تم استبعادهم سابقًا (وغالبًا ما كانوا من المقموعين). وكان هناك مبدأ مهم يحتم على الضمانات أن تكون شفافة ومنسجمة مع الإجراءات الديمقراطية والدستورية، من أجل توفير إمكانية إجراء المزيد من المراجعة في إطار هذه الإجراءات في مراحل لاحقة. كما أن القضايا الصعبة مثل العدالة الانتقالية والعلاقات المدنية العسكرية لا يتعين بالضرورة أن يتم حلها في خطوة واحدة، وإنما تناولها في مراحل مع مرور الوقت. وعند الإعلان عام ١٩٩٠ عن إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة في شيلي، على سبيل المثال، وعد آيلوين بتحقيق العدالة فقط «بقدر ما هو ممكن» لكنه كان يأمل في أن يكون من الممكن التوسع في ذلك مع مرور الوقت، كما حصل ذلك في نهاية المطاف.

لقد كان من الأهمية بمكان التوصل إلى اتفاق بشأن الإجراءات التي يمكن من خلالها الحصول على السلطة السياسية وتحديها بدلًا من العمل مسبقًا على تحديد التفاصيل الدقيقة للتمثيل السياسي. وغالبًا ما كانت التناز لات مطلوبة من أجل تحقيق مشاركة واسعة في العملية السياسية، حتى لو كانت تلك تقلل من سلطة المسئولين المنتخبين، وخلقت الحاجة إلى مزيد من التعديلات في المستقبل.

و لا يـزال النقاش محتدمًا حتى يومنا هذا فيمـا إذا كانت هذه التنازلات قد تمادت وذهبت بعيدًا جدًّا. ففي شيلي، على سبيل المثال، فإن النظام الانتخابي ذا الحدين (الـذي يتـم بموجبه انتخاب شخصين فقط في كل منطقة) والذي جرى تبنيه تحت إشراف بينوشيه بعد استفتاء عام ١٩٨٨، وقبل تولي السلطة من قبل تحالف الأحزاب من أجل الديمقراطية المسمى (Concertación)، لم يتم تغييره في التعديل الدستوري عام ٥٠٠٠، ولا يـزال هذا النظام يعطي حزب أقلية يحصل على ثلث الأصوات في تمثيل مقاطعة في مجلس الكونغرس بنسبة مساوية لحزب أغلبية يحصل على ٦٠ في المائة من الأصوات في تلك المقاطعة، مما يجعل من الصعب على أي رئيس الفوز بأغلبية مريحة في الانتخابات التشريعية. ولا تزال مراجعة هذا الحكم مثيرة

للجدل، لكنها أصبحت اليوم على سقف الأجندة السياسية الحالية في شيلي. وليس هناك أدنى شك في أن مثل هذه التنازلات قد اجتذبت حركات استقطاب للغاية في منافسات انتخابية سلمية، وبالتالي فإنها ساعدت في خلق ديمقراطيات مستقرة كانت منفتحة على المزيد من التطور في مراحل لاحقة.

الاقتصاد السياسي في التحولات

لقد عملت الأزمة الآسيوية في عامي ١٩٩٧ - ١٩٩٨ على التعجيل في سقوط سوهارتو، ما سرّع بالتالي في التحول الإندونيسي إلى الديمقراطية، وفي البرازيل وجنوب إفريقيا وبولندا، فإن الركود الاقتصادي على المدى الطويل والانخفاض على المدى القصير، و/ أو العجز المالي والتضخم المرتفع ساعد في إقناع بعض المجموعات الاقتصادية الهامة التي ازدهرت في ظل الحكم الاستبدادي أن التغيير السياسي كان ضروريًّا آنذاك، أو على الأقل كان مقبولًا، كما يناقش ذلك كاردوزو. وقد عملت البطالة والركود والتضخم، في بعض الحالات، على حشد كثير من الناس لمعارضة الحكومات الاستبدادية. كما كانت المسببات المباشرة، عالم الظروف الاقتصادية المعاكسة عملت بالتأكيد على إضعاف بعض الحكومات الاستبدادية.

وبغض النظر عن كيفية بداية التحول، فإن القضايا الاقتصادية تصبح أولوية عند تولي حكومة جديدة مقاليد الحكم. ففي بولندا (وغيرها من الاقتصادات الشيوعية السابقة)، تم تخفيض أو إلغاء الإعانات الاجتماعية بالنسبة لمعظم الناس من أجل تحقيق التوازن المالي. وقد كانت الحاجة للتخفيف من حدة الفقر، بجانب معالجة المخاوف من الأزمة المالية والبطالة، تتعارض في كثير من البلدان مع الحاجة لفرض إصلاحات اقتصادية والانضباط المالي من أجل تعزيز النمو في المستقبل، كما أكد مبيكي، حبيبي وغيرهما. ولكن التقشف المالي كان يترتب عليه حدوث ردَّات فعل سياسية قوية، كما يشير زيديلو ومازوفيتسكي. ويشير حبيبي، ومازوفيتسكي وغونزاليز إلى ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة ويشير حبيبي، ومازوفيتسكي وغونزاليز إلى ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة

لتخفيف حدة الفقر وإجراء إصلاحات اقتصادية، في الوقت الذي يكون فيه الدعم الشعبي للتغيير السياسي قويا. ويؤكد آيلوين ولاغوس، على أن التزامات تحالف الأحزاب من أجل الديمقراطية (Concertación) للحد من الفقر وتحقيق «النمو الاقتصادي مع الإنصاف» قد حظيت بدعم من رجال الأعمال والعمل، مع منح الحكومة السلطة السياسية اللازمة لكبح مطالب زيادات الأجور من نقابة عمال المناجم القوية، على سبيل المثال(۱). كما كانت هناك حاجة لاتخاذ تدابير اجتماعية خاصة لتخفيف المشاق التي تتعرض لها الفئات الأكثر ضعفا في حالات كثيرة.

أهمية الأحزاب السياسية

لقد لعبت الأحزاب السياسية، القديمة منها والجديدة، دورًا رئيسًا في معظم هذه التحولات، فقد أسست الشبكات الإقليمية والمناطقية، وأقامت العلاقات مع الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، وساعدت في تصميم وتنفيذ إستراتيجيات لمحاربة النظام الاستبدادي، إضافة إلى سعيها لتوفير حشد الدعم الدولي. وقد ساعدت الأحزاب في اختيار المرشحين لتنظيم وإجراء الحملات الانتخابية؛ وإعداد مناهج وبرامج للمنافسة الانتخابية والحكم؛ وتدريب الكوادر للخدمة العامة؛ والتوسط في الصراع بين الحلفاء السياسيين؛ والتأكيد على أن الحكومات لن تفقد اتصالها مع قواعدها الشعبية.

وبشكل عام فإن الأنظمة الاستبدادية قد حظرت الأحزاب أو حاولت إضعافها أو تدميرها، وبصورة استثنائية، فقد حصل في البرازيل وإندونيسيا، أن عمل النظام الاستبدادي في كل منهما، على إنشاء أحزاب «رسمية» لدعم النظام نفسه. وفي

⁽۱) لمناقشة مستنيرة في الاقتصاد السياسي في تحولات فتح الأسواق، انظر ت. بيسلي (Besley) ور. زاغبا (د) لمناقشة مستنيرة في الاقتصاد السياسي في تحولات فتح السياسات الرائدة يتكلمون من (Zagba R.) مؤلفان أكاديميان، تحديات التنمية في التسعينيات: واضعو السياسات الرائدة يتكلمون من وحي التجربة: (Besley) والتجربة: (Besley) والمنطن العاصمة ونيويورك: البنك الدولي وأكسفورد جامعة أكسفورد، ٢٠٠٥.

بعض الأحيان، كانوا يعملون على حصر وتقييد نشاط «المعارضة» الحزبي الرسمي من أجل شرعنة هيمنة الحزب الواحد الحاكم، كما كان هو الحال في بعض الدول مثل بولندا والمكسيك، وعادة ما كانت الأنظمة الاستبدادية تلجأ إلى تقييد مساعي أحزاب المعارضة لتمويل حملاتها أو الاتصال مع وسائل الإعلام، وغالبًا ما كانت تعمل على قمع أو ترهيب زعماء المعارضة بهدف تدمير وفقدان مصداقيتها عموما، وعرقلة الحراك السياسي وعمل الأحزاب والسياسيين.

إن معظم القادة الذين عملوا على إنهاء الأنظمة الاستبدادية وتعزيز الحكم الديمقراطي قد بدءوا نشاطهم من خلال العمل على بناء أو إحياء الأحزاب السياسية. كما سعوا إلى إضفاء الشرعية على الأحزاب، وضمان الحق العادل في الاتصال والتواصل مع وسائل الإعلام وتمويل الحملات الانتخابية، فضلًا عن مساعدتها الحدّ من الضمور والانقسام أو التهميش في صفوفها.

وفي العديد من الحالات، فقد عمل القادة على حشد التضامن والدعم الدولي لجميع هذه الأغراض، كما كرسوا جهودا كبيرة لتطوير القواعد والإجراءات الانتخابية لمساعدة الأحزاب على تجنب التشظي والتشرذم، وتمكينها من توسيع ومأسسة تنظيمها وقدرتها على اجتذاب الأتباع وتجنيد الأنصار والمؤيدين. وقد عمل كل من آيلوين، لاغوس، كاردوسو، رولينجز، كوفور، مبيكي، دي كليرك، غونزاليز، راموس، وحبيبي على الاستثمار بكثافة في جهود بناء الأحزاب. (وأما مازوفيتسكي) الذي لم يجعل هذا الهدف أولوية خلال الفترة القصيرة له بوصفه رئيسًا للوزراء، فقد لاحظ في وقت لاحق أن ذلك قد كان خطأ من جانبه).

كما عمل زيديلو من الحزب الثوري المؤسس (PRI) الحاكم لفترة طويلة، على لعب دور هام في انتقال المكسيك، من خلال دعم الإصلاحات التي خلقت ظروفا أكثر ملاءمة لأحزاب المعارضة، مما ساعدها على أن تصبح قوية بما يكفي للتنافس مع الحزب الثوري المؤسس (PRI) الحاكم آنذاك. وعمل أيضًا على تقديم الانتخابات التمهيدية كوسيلة لاختيار المرشح الرئاسي من قبل الحزب

الثوري المؤسس (PRI)، وبالتالي فإنه بدون وعي أو نباهة منه، بدا وكأنه عمل على «قطع إصبعه الصغير ـ dedo» لإنهاء طريقة الممارسة التعسفية للسلطة المسماة بالإسبانية (ديدوكراسيا ـ Dedocracia)، وهي الطريقة التي ظل الرؤساء المكسيكيون يعملون بموجبها، بصورة شخصية، على اختيار خلفائهم في الرئاسة لأكثر من ستة عقود متوالية.

وتعتبر إندونيسيا وغانا وبولندا والفلبين جميعها بمثابة أمثلة لتوضيح جميع المشاكل التي تواجهها الديمقراطيات عندما لا تتاح فيها إمكانية تطوير أحزاب قوية. لقد فقدت الأحزاب السياسية المصداقية والقوة، حتى في العديد من الديمقراطيات الراسخة، وكانت الهجمات على الهيمنة الحزبية على السلطة المسماة بعبارة (بارتيدوكراسيا – Partidocracia)، شائعة في العديد من البلدان. ولكن الأحزاب يمكنها القيام بلعب (وقد لعبت) أدوار إيجابية هامة عندما لا تكون مجرد وسائل لشخوص سياسية فردية وأذنابهم. إن مأسسة الأحزاب تستغرق وقتا طويلا، وتتطلب اهتمامًا متواصلًا ودءوبًا، ولكن الاستثمار المبكر والمتواصل قد يؤتي ثمارًا وفيرة، ويدر أرباحا طائلة.

تحقيق السيطرة المدنية الديمقراطية على الجيش والشرطة وأجهزة المخابرات

كان التحدي الرئيس يتمثل في معظم الحالات تقريبًا، بجعل القوات المسلحة والمؤسسات الأمنية الأخرى خاضعة للسلطة المدنية، مع الاعتراف بالأدوار المشروعة لها وتحقيق مطالبها المناسبة على مستوى معين من الموارد، وحاجتها للحماية من انتقام قوات المعارضة السابقة (۱)، وقد تم التعامل مع هذه القضايا بشكل مختلف من حالة إلى أخرى، ولكنه كان عمومًا من الضروري فصل أو إحالة كبار الضباط المسئولين عن التعذيب والقمع الوحشي على التقاعد؛ ووضع كبار القادة العسكريين تحت السلطة المباشرة لوزراء مدنيين لشئون الدفاع؛ والإصرار بصورة العسكريين تحت السلطة المباشرة لوزراء مدنيين لشئون الدفاع؛ والإصرار بصورة

⁽۱) ثمة دراسة حديثة وشاملة للعلاقات المدنية العسكرية وأهميتها لبناء وترسيخ الديمقراطية، في مؤلف زولتان باراني (Barany. Z)، الجندي والدولة المتغيرة: بناء الجيوش الديمقراطية في إفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكتين (برينستون، نيوجيرسي: مطبعة جامعة برينستون، ۲۰۱۲).

راسخة على منع ضباط الجيش من الخدمة الفعلية منعا باتا من إبداء التعليقات السياسية أو المشاركات الحزبية.

وقد عمل كل من آيلوين، لاغوس، كاردوزو، غونزاليز، دي كليرك، مبيكي، كوفور، مازوفيتسكي، كفاشينيفسكي، حبيبي، وراموس، على تقديم شهادة رائعة عن كيفية إنجاز هذه الأهداف الهامة في ظروف متنوعة جدًّا. وتروي حكايات هؤلاء القادة عن علاقاتهم الخاصة مع القادة العسكريين، كما تتحدث عن الصفات المطلوبة لإدارة هذه القضية الصعبة. وهذا الأمر، يتطلب التحلي بسداد الرأي والشجاعة لتحديد متى يحتاج الوضع عزل ضابط برتبة عالية، أو يتعين النظر خلاف ذلك والاحتفاظ بمثل هذا الضابط، وبشكل عام، فإن أفضل السبل لترويض الانضباط العسكري هو تعزيز الحكم الديمقراطي.

لقد كان من الضروري تقدير وتعزيز الكفاءة المهنية واحترام الذات لأفراد القوات المسلحة، ومساعدتهم في التركيز على الدفاع الخارجي بدلًا من الأمن الداخلي، وتوفير المعدات والتسهيلات المطلوبة لهم. ومن المهم أيضًا لكبار المسئولين المدنيين المكلفين بالإشراف على سياسة الدفاع أن يكونوا على دراية وإلمام بالمسائل الأمنية واحترام أقرانهم العسكريين. وقد كان هذا الأمر يمثل تحديًا في البلدان عندما كانت الحركات الديمقراطية تشتبك بعنف مع القوات المسلحة، ما أدى إلى استمرار انعدام الثقة المتبادلة، والشعور بالأنفة والازدراء بين كِلا الطرفين.

وقد أكد كل من حبيبي، راموس، غونزاليز، ومبيكي على ضرورة فصل كل من الشرطة والمخابرات الداخلية عن مهام القوات المسلحة. وقد كان من الضروري إعادة تنظيم وتعريف دور الشرطة وغرس مبادئ جديدة تجاه عموم السكان واستبدال استخدام القمع بالحماية، مع الحفاظ على قدرتها على تفكيك جماعات العنف. وكان من المفروض وضع جهاز الاستخبارات الداخلية أيضًا تحت السيطرة المدنية؛ الأمر الذي لم يكن سهلا على الإطلاق. كما كان من اللازم تشجيع المدنيين على الانخراط في سلك أجهزة المخابرات، حيث كان

الانضمام إلى جهاز المخابرات لا يعتبر مهنة مناسبة في السابق، كما يؤكد ذلك غونزاليس.

إن إدراك ضرورة التواصل بوضوح حول كل النقاط الحيوية كان مهما في بناء الحكم الديمقراطي. لقد كان إخضاع جميع قوات الأمن والمخابرات لغاية ترسيخ السيطرة المدنية، في كثير من الأحيان، أحد أكثر التحديات التي تواجهها الديمقراطيات الجديدة منذ مدة طويلة. وقد تطلب الأمر أحيانًا مواجهات متكررة على مدى سنوات طوال بين الحكومات الديمقراطية وعناصر من القوات المسلحة و/ أو المخابرات ووكالات بعض أفراد الشرطة التي كانت تهدف بشكل خفي أو واضح للغاية، للحيلولة دون ترسيخ السيطرة المدنية على هذه الأجهزة لدى الجيش والشرطة. وعلى سبيل المثال، فإن آيلوين لم يأخذ في البداية بمشورة غونزاليز، لإنشاء قدرات الاستخبارات الخاصة به، ولكنه مع مرور الوقت تعلم الحكمة من تلك المشورة.

تحقيق العدالة الانتقالية

كان هناك ضغط سياسي واجتماعي قوي، في جميع الحالات، لتحميل المسئولية لأعضاء النظام الاستبدادي السابق عن انتهاكات حقوق الإنسان والفساد الصارخ. لقد كان من المهم تحقيق التوازن بين الحاجة إلى الحقيقة والعدالة مع اشتراط تقديم ضمانات السلامة لأولئك الذين يتركون السلطة. وفي بعض الحالات، فإن ذلك كان يتطلب إجراء عمليات قانونية شفافة، مع مرور الوقت، للتوصل إلى الحقائق (قدر الإمكان) بشأن انتهاكات الحقوق؛ وتقديم الاعتراف وحتى التعويض عن ذلك إلى الضحايا؛ وتقديم المخالفين الرئيسين إلى العدالة، كلما كان ذلك ممكنًا، ومن المهم أيضًا ضمان ألا تكون هناك ملاحقة بالجملة لأولئك المسئولين السابقين الذين يغادرون أجهزة السلطة.

إن التعامل مع تلك القضايا المعقدة، لم تتوفر له صيغة بسيطة أو جاهزة. وتشدّد هذه المقابلات، على مدى أهمية التصدي لتلك المسائل بصورة علنية، مع تأكيدها،

على حد سواء، على أهمية الاعتراف للضحايا عنها، ووضع التدابير لتحقيق التسامح المتبادل، إن لم تكن المصالحة ممكنة.

وفي البرازيل وإسبانيا، فإن عمليات العفو والتسامح قد أتاحت لأعضاء المعارضة الديمقراطية التي كانت تعمل في الخفاء للدخول في المنافسة السياسية المفتوحة. أما في شيلي وجنوب إفريقيا وغانا، فإن لجان هيئة الحقيقة والمصالحة والإقرار بالانتهاكات قد مثلت خطوات حيوية للعمل في ذلك المجال. وكما يؤكد مازوفيتسكي وكوفور، فإنه ليس من السهل أبدًا حل التوتر القائم ورسم «خط سميك» بين الماضي والحاضر، والاعتراف بما حصل من تجاوزات سابقة حتى لا تكرر مجددا، كما كان يرى ذلك كل من آيلوين، لاغوس، دي كليرك، ومبيكي. وكان معظم هؤلاء القادة يناضلون من أجل احترام هذين الهدفين والتوفيق فيما بينهما. وفي إندونيسيا، فقد جرى غض النظر عن انتهاكات حقوق الإنسان وإخفاؤها تحت البساط، كما يقال في الأمثال، ولذلك فإن تلك القضايا لا تزال تمثل إشكالية غير محلولة.

حشد الدعم الخارجي

إن الجهات الفاعلة من الحكومات الخارجية والمؤسسات الدولية والمتعددة الأطراف، الشركات، النقابات العمالية، الأحزاب السياسية، المنظمات الدينية، الأجمعيات الدولية، الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية الأخرى، قد ساعدت في خلق معظم هذه التحولات وتشكيلها. وفي بعض الحالات، فإنها كانت تعمل على توفير المكان الآمن والظروف الملائمة للحوار بين المعارضة وقطاعات مختلفة، وكذلك بينها وبين ممثلي الأنظمة الاستبدادية والقوى الاجتماعية الأخرى. وقد تجلت تلك المساهمات في جنوب إفريقيا، حيث وفرت إحدى شركات التعدين الكبرى التمويل اللازم والأماكن الآمنة خارج البلاد لعقد اجتماعات سرية بين مسئولين حكوميين وقادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، كما يناقش ذلك مبيكي، وجرى تقديم عمليات مساعدة وإسناد كبيرة من هذا القبيل أيضًا في كل من إسبانيا وشيلي.

لقد ساعدت الجهات الخارجية في تعزيز منظمات المجتمع المدني من خلال تبادل الخبرات وتوفير التشجيع والدعم، وغالبًا ما كانت تقوم بذلك قبل الشروع في تحدي الحكم الاستبدادي بالفعل بوقت طويل، أو قبل حلول موعد التحول. لقد سهلت الجهات الخارجية تبادل الخبرات من مختلف البلدان لتنظيم الأحزاب السياسية وطرق تنظيم وإجراء الانتخابات، وبناء التحالفات ووضع الدساتير والنهوض بحقوق المرأة. كما عملت على توفير التدريب على تنظيم المجتمع، تبادل الاتصالات والمعلومات، إجراء استطلاعات الرأي العام، القيام باستطلاعات بعد إجراء الاقتراعات والإدلاء بالأصوات، توفير طرق الفرز والعد السريع، ومراقبة الانتخابات والجوانب العملية الأخرى لبناء الديمقراطية.

وفي بعض البلدان، فقد ساعدت البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات في تعزيز مصداقية الانتخابات ونتائجها. كما قدمت منظمات خارجية أيضًا الفرص التعليمية والتواصل حول القضايا الموضوعية التي هيأت كوادر المعارضة لتولي مسئوليات الحكومة في نهاية المطاف، وقد كانت هذه الأنشطة بالغة الأهمية، على سبيل المثال، في بولندا، حيث تم تدريب جيل من الاقتصاديين في الخارج على كيفية تحرير الاقتصاد الراكد غير الفاعل، وتشجيع انبعاث وانتعاش الأسواق. لقد تم اتخاذ القرار السياسي لبناء اقتصاد السوق في بولندا نفسها، ولكن التعاون الدولي قد ساعد في تحقيق ذلك وجعل تنفيذه ممكناً.

وقد سهلت الجهات الدولية الفاعلة للوصول إلى الخبرات السابقة في القضايا المتكررة التي وضعت التحولات في خانة الخطر، والاستفادة منها. وقد أو جز غونزاليز هذه الأبواب بوضوح فيما يلي: العلاقات المدنية العسكرية، العدالة الانتقالية، إجراء انتخابات ذات مصداقية، إصلاح الشرطة، والإشراف على وكالات الاستخبارات المحلية، وصولا إلى تفاصيل نزع سلاح المراقبة العدائية وأنشطة الاستخبارات. كما عملت الجهات الدولية الفاعلة على نشر وتعزيز فرص التواصل بين الأقران والتدريب الدولي بين النظراء في القوات المسلحة، والأعمال التجارية والعمالية والجمعيات المهنية وقطاعات أخرى، الأمر الذي ساعد في بعض الأحيان

في تعزيز المواقف والسلوكيات الديمقراطية بين هذه المجموعات، كما عملت الجهات الدولية على توفير الطمأنينة، والمشورة العامة، وإسداء النصائح العملية التفصيلية في بعض الأحيان(١).

كانت الضغوط الخارجية متضافرة لكبح القمع واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع، وغالبًا ما كانت تلك على قدر كبير من الأهمية. كما كانت العقوبات الاقتصادية حاسمة في جنوب إفريقيا وبولندا. كذلك، فإن البرامج المختلفة والتجارة والاستثمار والمساعدات والتعاون كانت كبيرة في بولندا وإندونيسيا وغانا والفلبين. وبالإضافة إلى الضغط الدولي، فإن الإقرار الدولي بقبول رولينغز بإجراء انتخابات تعددية، عادلة ومعقولة، قد عزز من إسهاماته في التحول الديمقراطي في غانا.

وأخيرًا وليس آخرًا، فإن المنظمات والحكومات والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية قد لعبت دورا مهمًّا، بعض الأحيان، في الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الهامة خلال الفترات الانتقالية. وفي إسبانيا وجنوب إفريقيا وغانا وبولندا، فإن هذه الجهات الدولية قد عملت على توفير الموارد لتخفيف الآثار الاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية الضرورية، واستثمرت في تطوير البنية التحتية وبناء القدرات، كما عملت على تقديم المساعدات المالية والتقنية الأخرى. وكانت مواقف الاتحاد الأوربي (EU) وحكومة الولايات المتحدة حاسمة في مساعدة بولندا وغيرها من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية للتحول إلى الديمقراطية في فترة التسعينيات. وتعتبر مثل هذه المساعدة الاقتصادية الدولية في غاية الأهمية والحيوية

⁽۱) لقد عملت الحكومات الأجنبية أيضًا على توفير اللجوء لزعماء المعارضة، وفي وقت لاحق لأفراد الأنظمة الاستبدادية الخارجين من السلطة (كما حدث مع ماركوس في الفلبين)؛ وقدمت آلات تصويت وأجهزة اقتراع متقدمة ووسائل تقنيات لإصدار الهويات الشخصية لتسهيل إجراء انتخابات نزيهة (كما حصل في غانا). كما ضغطت الجهات الدولية على السلطات المحلية لضمان تمكين المعارضة من الحصول على قدر معقول من التواصل مع وسائل الإعلام (كما حصل في استفتاء شيلي عام ١٩٨٨). وقد قدَّمت المنظمات الدولية المساعدة التقنية في مجال الإدارة الاقتصادية (كما فعل البنك المركزي الألماني وصندوق النقد الدولي في إندونيسيا)، وعززت الضغوط على السلطات المحلية للسماح بإجراء انتخابات تعددية حرة ونزيهة (كما حصل في غانا والمكسيك).

عندما يتم توفيرها كاستجابة للاحتياجات المحلية، وبالتعاون مع الجهات المحلية، مع ترك الخيارات السياسية لتحديدها في المناقشات السياسية المحلية والقرارات المتخذة هناك.

إن التطلع والطموح لدى صناع الانتقال والجهات الخارجية الفاعلة، يحتاج إلى فهم كل المساهمات المحتملة وحدود التدخل الخارجي. ولا يمكن للديمقراطية أن تترسخ وتتجذر في المجتمع إلا بعد تحولها إلى أكثر الطرق المقبولة للتنافس على السلطة السياسية. وغالبًا ما تستطيع الجهات الدولية الفاعلة أن تسدي خدمة جليلة بصبر وهدوء، وبناء على طلب من الجهات الفاعلة المحلية ـ لتعزيز التحرك في ذلك الاتجاه، ولكن ليس في وسعها أن تحل محل الجهات الفاعلة المحلية. كما أن توفُّ الفهم الأوسع للعديد من التحديات والعقبات الصعبة التي يتعين مواجهتها، وما قد يستغرقه الحكم الديمقراطي من وقت حتى يصبح مستقرًّا وراسخًا، من شأنه مساعدة الأطراف الدولية الفاعلة على تجنب التدخلات المتسرعة، غير الفعالة وغير المثمرة، عوضا عن تمكينها من تقديم المساهمة المتسقة على المدى الطويل. ومن المرجح عوضا عن تمكينها من تقديم المساهمة المتسقة على المدى الطويل. ومن المرجح الأسئلة والاستفسارات، في ضوء التجارب المقارنة، وتشجيع الفاعلين المحليين على إمعان النظر في القضايا من مختلف وجهات النظر، بدلًا من تعزيز الإجابات المعلية فحسب.

تغير سياق التحولات

إن سياقات التحديات الحالية والمستقبلية بالنسبة إلى الحكم الاستبدادي تختلف بشكل كبير عن تلك التحديات التي واجهت التحولات في أواخر القرن العشرين. وسوف يظل العالم في تغير، وبسرعة ووتيرة أكبر مما قد مضى.

تحول الجغرافيا السياسية والأعراف الدولية

تعتبر تحديات اليوم في مواجهة أنظمة الحكم الاستبدادية خالية في معظمها

من ضغوط الحرب الباردة لاحتواء التعبئة الاجتماعية، والحد من التغييرات على أنظمة الملكية، وتحديد التحالفات السياسية في ضوء التوازنات الجيوسياسية الدولية. ومنذ نهاية الحرب الباردة، أصبحت القوى الكبرى أقل ميلا لرؤية التغيير السياسي لدى الحلفاء المستبدين كنوع من التهديد، مما فتح المجال بصورة أكبر أمام الحركات الديمقر اطية، ولكنه أدى أيضًا إلى تناقص الدعم الدولي لهذه القوات في حالات محددة.

إن تعزيز المعايير وتوفّر المؤسسات لحماية حقوق الإنسان الفردية ومحاكمة الجرائم ضد الإنسانية، فضلًا عن إنشاء المحكمة الجنائية القانونية الدولية، قد قللت إلى حد ما من إمكانية حصول القمع المباشر مع التنصل من العقاب أو الجزاءات. ومع أن القمع الوحشي يستمر في عدد من القضايا الشهيرة، لكن هناك على الأقل معايير دولية تثبط، نوعا ما، من مثل هذه الممارسات. إن تفكك الاتحاد السوفيتي وتراجع نفوذ الولايات المتحدة الدولي في السنوات الأخيرة، عملا على إفراز نظام دولي متعدد الأقطاب أكثر من ذي قبل. وقد تضاءلت القيود الدولية على الانفتاح الديمقراطي، وبقي هناك على الأقل قدرة دولية للرد على العنف والقمع الداخلي، أو المساعدة في إيجاد حلول وسطية. كما أن بعض الحقوق، بما في ذلك حقوق النساء، قد أصبحت أكثر قبو لاً على نطاق أوسع.

إن انهيار النظام الاقتصادي السوفيتي وصعود الصين في الاقتصاد الدولي قد عزز من التحولات العالمية نحو التحرر الاقتصادي والإصلاحات الموجهة نحو السوق، والاستثمار الأجنبي الخاص وعولمة الإنتاج العالمي والتمويل والتجارة. وتسعى معظم الحكومات اليوم لتوسيع التجارة الدولية واحترام المعايير واللوائح المالية والاستثمارية الدولية، مما حال دون ترك مجال مفتوح بشكل كبير في الاقتصاد العالمي أمام الاقتصادات المغلقة، وخاصة بالنسبة للبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد عززت بعض الدول دور الدولة في تجنب التركز الاقتصادي وتحسين توزيع الدخل، وتعزيز التنمية الإقليمية وحماية المئة.

لقد أصبح الحكم الديمقراطي أكثر قبولا على المستوى الدولي، باعتباره الصفة الأكثر شرعية لأي نظام سياسي. ولكن هناك مفاهيم مختلفة بشأن محتويات ومتطلبات الديمقراطية. وقد أُنشئت الأنظمة «الاستبدادية التنافسية» في العديد من الدول التي لا تعتبر ديمقراطيات ناقصة أو متحللة، وإنما تنطوي على جهود متعمدة لتقديم بدائل للديمقراطية الليبرالية، من خلال الجمع بين الانتخابات الاستفتائية الحرة بدرجة معقولة مع الحكم الاستبدادي (۱۱). إن ضغوط العولمة وما ترتب عليها من الانفتاح على النفوذ الدولي وتعزيز الأنظمة والمؤسسات القانونية الدولية، يحد كثيرًا مع مرور الوقت من قدرة الحكومات الاستبدادية على استمرار ممارساتها المعادية للديمقراطية وقمع حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة، ولكن قطف ثمار هذا المسار ليس في المتناول بعد.

تركات وموروثات التجارب الديمقراطية السابقة

كان العديد من الأنظمة الاستبدادية في فترتي السبعينيات والثمانينيات، وعدد قليل في فترة التسعينيات، وصل إلى نهايتها في البلدان التي لديها بعض الخبرة السابقة في مجال الحكم الديمقراطي الدستوري؛ وفي كثير من الحالات، فإن بعض المؤسسات الديمقراطية لا تزال في موضعها بصورة رسمية. لقد كان لدى الفاعلين السياسيين في هذه البلدان شبكات وخبرات واسعة في المفاوضات وتشكيل التناز لات، والثقة في القدرة على المنافسة بفعالية، وفقا لقواعد الديمقراطية. إن التحولات المستقبلية من الحكم الاستبدادي غالبًا ما سوف تحدث في البلدان التي لديها خبرات سابقة ضئيلة أو معدومة، وفي بعض الحالات مع قادة عملوا على قمع المعارضة لفترة طويلة. إن بعض التقاليد الوطنية للحكومات سريعة الاستجابة على المستوى المحلي مثلا بعض التقاليد الوطنية للحكومات سريعة الاستجابة على المستوى المحلي مثلا يمكن استنهاضها ضد هذه الأنظمة. كما أن التوجه العالمي القوي نحو المشاركة في يمكن استنهاضها ضد هذه الأنظمة. كما أن التوجه العالمي القوي نحو المشاركة في على النهوض برفع مستويات الدخل والقدرة على التعبير السياسي، قد يكون أيضًا عاملًا محفزًا بصورة نشطة. ولكن تطوير على التعبير السياسي، قد يكون أيضًا عاملًا محفزًا بصورة نشطة. ولكن تطوير

⁽١) لمطالعة المناقشة الكاملة، انظر ليفيتسكي وواي (Levitsky and Way)، مرجع سابق.

الثقافة والمؤسسات السياسية الديمقراطية سوف يتطلب الكثير من الوقت والجهد والمهارة(١).

الفوارق الاجتماعية ـ الاقتصادية والطبقية والديموغرافية

إن التحو لات في فترتَى السبعينيات والثمانينيات والبعض منها في فترة التسعينيات قد حصلت بصورة أساسية في بلدان تشتمل على طبقة وسطى متنامية من المتعلمين، والذين غالبًا ما كانوا ميالين لصالح زيادة التوسع في حرية التعبير السياسي، وتلقوا التدريب في مجالات القانون والإدارة العامة والاقتصاد، مما ساعد على بناء حوكمة ديمقراطية فعالة. ولكن محاولات التحول في البلدان ذات المستويات المتدنية من معدلات الدخل والتنمية، وضعف النقابات والمنظمات الاجتماعية الهشة، والطبقات المتوسطة الصغيرة، والدول الضعيفة غير القادرة على توفير الخدمات الاجتماعية والأمن للمواطن، والتي ليس لديها إلا قليل من الأشخاص المدربين في الإدارة العامة، فإنها تغدو أكثر صعوبة، خاصة في مواجهة الضغط الشعبي للحصول على مكاسب اقتصادية سريعة توفر لهم «الخبز والزبدة» كما يقال. كما ستحصل هناك محاولات تحول أخرى، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول الخليج، وفي البلدان الغنية بالموارد من ذوى المداخيل العالية، والطبقات الوسطى الآخذة في التوسع والنمو. ومع ذلك، فإن كثيرًا من هذه البلدان لديها حالات متضخمة ومستويات عالية من المحسوبية والفساد. ولأسباب جيو سياسية تتعلق بمو قعها الإستراتيجي أو مواردها الطبيعية، فإنها لا تواجه سـوى القليل من الضغط الخارجي المتواصل لدفعها لفتح أنظمتها

⁽۱) كما أشار الباحث الاجتماعي الأوروبي الراحل، رالف داريندورف (Ralf Dahrendorf) في «تأملات في الثورة في أوروبا: في رسالة كان الهدف منها إرسالها إلى رجل في وارسو»، بقوله: «تستغرق عملية الإصلاح الدستوري الرسمية ما لا يقل عن ستة أشهر، بينما لا يمكننا توقع رؤية نتائج الإصلاح الاقتصادي وبأن الأمور تسير على ما يرام قبل مرور ستة أعوام. أما الشرط الثالث لتمهيد الطريق نحو الحرية فيكمن في توفير القاعدة الاجتماعية الكفيلة بتحويل الدستور والاقتصاد من درجة المقبول إلى درجة المطلوب؛ بحيث تصبح قادرة على مجابهة التحديات الداخلية والخارجية، وهو ما قد لا تكفي ستون سنة لتحقيقه». (نيويورك: تايمز بووكز، ١٩٩٠، ص ٩٩ ـ ١٠٠).

السياسية أمام التحرر والديمقراطية. مثل هذه الأنظمة، تكون قادرة أكثر من غيرها على شراء أو خنق الحركات المعارضة.

إن العديد من الأنظمة الاستبدادية المعاصرة في آسيا وأفريقيا تقوم في مجتمعات منقسمة، وتتميز بانعدام شديد في المساواة العرقية و/ أو الدينية أو الإقليمية، الأمر الذي يسهم في زيادة الاستقطاب، ويشتمل البعض منها على أعداد متزايدة من الشباب المصاب بالإحباط، خاصة في أوساط المتعلمين الذين لا يستطيعون الحصول على عمل مجز، وبالتالي فإنه يمكن تعبئتهم بسهولة في حركات الاحتجاج. كما أن إشراك الشباب في المنظمات السياسية والأحزاب والمؤسسات الأخرى، وليس فقط في المظاهرات بالشوارع يعتبر تحديًا رئيسًا للحكم في العديد من البلدان، بما فيها الديمقر اطيات الراسخة. وينبغي على القادة في وقتنا الراهن، التواصل بشكل جيد مع الأجيال الجديدة وتشجيعهم على التنظيم الديمقراطي والبقاء مر تبطين بالمشاركة.

إن كل هذه الصعوبات وغيرها بما في ذلك وجود عصابات جريمة منظمة قوية وحركات سياسية متطرفة عابرة للأوطان تضع ضغوطا هائلة على المؤسسات السياسية الضعيفة. وعليه، فإن التحدي الأبرز، يتمثل في ضرورة العمل على صياغة مناهج، بناء مؤسسات يمكنها تسهيل الحوار والتقارب، وضع الضوابط والتوازنات، توفير وسائل المساءلة، بناء مؤسسات ونظم قضائية مستقلة، ضمان سيادة القانون، ترسيخ السيطرة المدنية على جميع قوى الأمن، وإرساء قواعد وأسس الديمقراطية الأخرى. إن تحقيق الحكم الديمقراطي في البلدان والمؤسسات الضعيفة أمر صعب المنال، لكن بناء قواعده وإرساءها ليس مستحيلًا والمؤسسات الضعيفة أمر صعب المنال، لكن بناء قواعده وإرساءها ليس مستحيلًا والمؤسسات الضعيفة أمر صعب المنال، لكن بناء قواعده وإرساءها ليس مستحيلًا والمؤسسات الضعيفة أمر صعب المنال، لكن بناء قواعده وإرساءها ليس مستحيلًا

الجهود الدولية لتعزيز الديمقراطية

إن العديد من التحولات الأوروبية، بما في ذلك في إسبانيا وبولندا وغيرهما من دول أوروبا الوسطى والشرقية، كان الفضل الراجح فيها هـو لاحتمال الاندماج في

الاتحاد الأوروبي، والذي كان معروضًا ومشروطًا بإصلاحات سياسية مع تقديم مساعدات اقتصادية من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. كذلك فإن انفتاح العديد من دول أمريكا اللاتينية على الديمقراطية، بما في ذلك شيلي، قد تم تسهيله في البداية أولًا بفعل التركيز الجديد للإدارة الأمريكية على حقوق الإنسان في أواخر السبعينيات تحت رئاسة جيمي كارتر، ثم بواسطة عودة السياسة الأمريكية إلى تعزيز نشاط الديمقراطية وحقوق الإنسان في منتصف الثمانينيات خلال إدارة ريغان الثانية. وقد تعزز الانفتاح الديمقراطي أيضًا، مع التوافق في الآراء بشأن حقوق الإنسان والحريات السياسية المطروحة في منظمة الدول الأمريكية (OAS)، وتعزيز المعايير والمؤسسات القانونية الدولية، بما في ذلك لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، والمحكمة الجنائية الدولية. أما في المكسيك، فقد تعززت الديمقراطية من خلال والولايات المتحدة، وحشد الولايات المتحدة والشركات المكسيكية والمنظمات غير الحكومية، لدعم الانفتاح الديمقراطي وسيادة القانون، معززة بإقرار اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة.

إن المؤسسات الإقليمية، في الحاضر والمستقبل، قد تصبح داعمة، على قدم المساواة، بصورة أكبر (أو بصورة أقل في بعض الحالات، مثل مجلس التعاون الخليجي) للحكم الديمقراطي. كما أن المشاركة البطيئة، ولكن المتزايدة، من المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية من شأنها تعزيز وحماية نزاهة الانتخابات.

لقد أصبح ميثاق الاتحاد الإفريقي حول الديمقراطية والانتخابات والحكم نافذا وساري المفعول بالكامل. كما يشتمل المخطط السياسي والأمني لرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان - ASEAN) على لغة مشتركة بشأن المعايير الديمقراطية. وقد عملت الأمانة العامة لمنظمة آسيان على إيفاد مراقبين في الانتخابات الثنائية لعام ٢٠١٢ في ميانمار. وهذه الشراكات الإقليمية، توفر الموارد الهامة التي يمكن لقادة التحولات الاستفادة منها.

الاختلافات الإقليمية والثقافية

وهناك عدد من المحاولات الجارية حاليًّا أو التي تُجرى مستقبلا للتحولات في البلدان ذات الأغلبية المسلمة، في الوقت الذي تظهر فيه انقسامات بارزة بين التفسيرات الأصولية والمعتدلة لفهم الإسلام، وفي وقت أصبحت فيه مفاهيم الدولة المدنية ودور القوات المسلحة والسيادة الشعبية جميعها محط اختلاف إلى حد كبير. وقد عملت إندونيسيا، أكبر دولة ذات أغلبية مسلمة في العالم، على بناء حكم ديمقراطي فعال بشكل متزايد على مدى الجيل الماضي، وهناك قطاعات مؤيدة للديمقراطية ومؤثرة في العديد من البلدان ذات الأغلبية المسلمة الأخرى، ومع ذلك، هناك في بعض البلدان قطاعات محافظة قوية تؤكد على أن القانون يجب أن يُستمد إما فقط من الشريعة أو على أساسها، وينبغي تطبيق العقيدة الدينية والأدوار التقليدية للجنسين من قِبل الدولة. كما أن كِلا المحافظين المتدينين والليبراليين العلمانيين يرون حلا وسطا بشأن دور كلا الطرفين يدعمان الحلول الاستبدادية، ولكن بأساليب مختلفة ولأسباب مختلفة ولأسباب

وترتبط القوات المسلحة في الشرق الأوسط بصورة أساسية بالحكومات المدنية بدلًا من الدينية، ولكنها أصبحت الآن تواجه تحديا من قبل كل من الديمقراطيين العلمانيين والأصوليين الدينيين. وينبغي تركيز مناقشات الأقران الدوليين مع القادة العسكريين في الشرق الأوسط على المبادئ والممارسات التي تعتبر أكثر ملاءمة لكل من الاستقرار السياسي بصورة متواصلة، وتماسك وسلامة المؤسسات العسكرية.

وغالبًا ما تؤدي المؤسسات الدينية دور القلاع والحصون للأنظمة الاستبدادية، ولكنها في أواخر القرن العشرين عملت في بعض الأحيان على تعزيز الديمقراطية، لا سيما في البلدان الكاثوليكية مثل إسبانيا والبرازيل وشيلي والفلبين وبولندا. وقد كانت أدوار كل من الكرادلة: راؤول سيلفا هينريغز، وخوان فرانسيسكو فريسنو

في شيلي، وباولو إيفاريستو آرنز في البرازيل، وفيسنتي إنريكي ترانكون إنريك في إسبانيا، وجايمي سين في الفلبين، والبابا يوحنا بولس الثاني في مسقط رأسه بولندا، كانت في مجملها مهمة في هذا الشأن. وفي جنوب إفريقيا، فإن الأسقف ديز موند توتو من الكنيسة الأنجليكانية البروتستانتية ورجال الدين من الكنائس الأخرى، بما في ذلك بعض الوزراء الهولنديين الكالفينيين، قد دعموا أيضًا التحول نحو الديمقراطية الشاملة، كما ساعدت المنظمات الإسلامية والحركات والأحزاب والأفراد في إندونيسيا أيضًا في بناء ديمقراطية غير طائفية في البلاد. كما أن الدور الذي قام به الرئيس الإندونيسي الأسبق، عبد الرحمن وحيد، المعروف باسم «جوس دور ـ (Gus Dur)» يستحق اهتماما وإشادة خاصة.

ومما لا شك فيه أن السلطات الدينية الإسلامية سوف تلعب أدوارا رئيسة في بلدان أخرى، ولكن من المحتمل أن تتفاوت هذه الأدوار من حالة إلى أخرى، وسواء في الثقافات العربية أو غيرها، تماما كما تنوعت الأدوار السياسية بين مختلف الطوائف المسيحية وبين القيادات السياسية، وأحيانًا داخل البلد الواحد نفسه. ويعتبر إيجاد طرق لإشراك السلطات الدينية الإسلامية لزيادة المشاركة في دعم الحكم الديمقراطي تحديًا بارزًا. وقد تستفيد أيضًا من هذا الارتباط عمليات تبادل الخبرات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك المشاورات حول أفضل السبل للتعامل مع المنظمات العابرة للمستويات والحدود الوطنية التي تحمل الرؤى المتطرفة التي تروج للعنف لدعم أساب طائفة.

ثورة المعلومات والاتصالات

لقد عملت ثورات تقنيات الاتصالات والمعلومات (ICT) على إضعاف قدرات الحكومات في السيطرة على المعلومات، وخفض تكاليف تبادل وجهات النظر البديلة والأخبار، وسهلت التنظيم الشعبي، ومكنت من الاستفادة من التعاطف والدعم الخارجي إلى حد بعيد. وصار بإمكان أي شخص بحوزته هاتف محمول مزوَّد بكاميرا، أن يشعل الاحتجاجات من مجرد تسجيل سلوك فاضح في أي مكان. وهذه العمليات، سوف تزداد وتتسارع عندما تصبح الهواتف الذكية وموجات البث

والإرسال بالنطاق العريض متوفرة لمعظم السكان، وخاصة لجيل الشباب. لكن حتى وإن كانت الشبكات الاجتماعية غير قادرة، من خلال استخدام هذه التقنيات، أن تحلّ محلّ المنظمات السياسية في الحكم، لكنه بإمكانها عبر استخدامها أن تهز الأنظمة السياسية، وتفرض على الأحزاب والمؤسسات السياسية إما التكيف وإلا فإنه سيتم إضعافها بشدة.

ولكن استخدام الابتكارات في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات ليس دوما جيدا في مسائل التحول الديمقراطي. فهي قد تساعد في خلق اندفاعات وتدفقات قصيرة الأجل من المشاركة الشعبية التي تعطي المنظمين الديمقراطيين ثقة غير مبررة في قدرتهم على المضي قدما دون التفاوض المتواصل والمنظم والوصول إلى الحلول الوسط. كما أنها قد تعمل أيضًا على تمكين المتطرفين لتوسيع قواعد دعمهم والمساعدة في تصوير الجماعات المتطرفة كما لو أنها الجهات الفاعلة الرئيسة. كما يمكن للحكومات المتطورة تقنيا، وبمساعدة في بعض الأحيان من قِبل الشركات متعددة الجنسيات، استخدام نفس التقنيات لقمع المواطنين. وفي أيامنا الراهنة، تستطيع الحكومات اعتراض الاتصالات الماكترونية، وتحديد المحتجين وتصويرهم بواسطة الكاميرات الأمنية، وتهديد أعضاء المعارضة أو سجنهم.

ويتعين على كل أولئك الذين يرغبون في إجراء أو دعم التحولات الديمقراطية أن يتعلموا كيفية تسخير التقنيات الحديثة، وربطها مع المزيد من العمليات الحيوية والمطولة من المداولات والمفاوضات وبناء التحالفات وإبرام التسويات وبناء التوافقات في الآراء. كما يتعين عليهم أيضًا أن يتعلموا كيفية حماية القوى الديمقراطية من التلاعب بوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سواء من قبل الأنظمة الاستبدادية أو من العناصر المتطرفة المعادية للديمقراطية.

صفات القيادة السياسية

ليس هناك أي نموذج محدد لقالب سكب مركزي لزعيم الفترة الانتقالية. وقد

كان من بين القادة الذين أجرينا معهم مقابلات بعض الأشخاص ممن كانوا نشطاء في صفوف المعارضة، أو أصحاب مناصب في الحكومات الاستبدادية، أو سياسيين ذوي خبرات عريقة، أو محامين أو اقتصاديين، إضافة إلى شخصية عسكرية رفيعة وضابط عسكري على مستوى متدرج ومحرر مجلة وعالم اجتماع أكاديمي ومهندس طيران، وكان لهؤلاء معتقدات وممارسات دينية مختلفة، تتراوح بين الورع وبين عدم الإيمان، وتضمنت الكاثوليك والبروتستانت وأحد المسلمين. كما تفاوتت أنماطهم الشخصية وأشكال حضورهم المادي بشكل ملحوظ.

ولم يكن البعض منهم في واقع الأمر ديمقراطيا بطبعه ومزاجه، ولا بقناعته أو خبرته أو سمعته. لقد تولى الحكم جيري رولينغز لمدة عشر سنوات بصفة دكتاتور عسكري، ولم يوافق على عقد انتخابات مفتوحة متعددة الأحزاب، تحت ضغوط داخلية وخارجية، إلا عندما أظهرت الاستطلاعات السرية أنه سوف يفوز في الانتخابات بسهولة. ويكشف حديثه المواقف المعقدة، التي كانت ولا زالت، لـ دي رولينغز نحو العملية التمثيلية والديمقر اطية الليبر الية. وظل دي كليرك لسنوات عديدة ملتزما بنظام الفصل العنصري واستبعاد الأغلبية السوداء الكبرى في جنوب إفريقيا حتى أصبح مقتنعا، في آخر النهار، أن ذلك النظام لن يظل مستدامًا لأسباب اقتصادية وسياسية وأخلاقية. كما كان بشار الدين يوسف حبيبي شخصًا مقربًا من سوهارتو، دكتاتور إندونيسيا على المدى الطويل، ولعل احترام حبيبي للمؤسسات الديمقراطية، على ما يبدو، قد اكتسبه من خلال حياته على مدى ٢٠ عامًا بوصف مهندس طيران في ألمانيا، ولم يكن حبيبي ظاهرًا أو مشهورًا حتى ألقى به في قلب السلطة عندما سقط سو هارتو. وقد باشر في تولي الحكم من دون أي قاعدة سياسية أو دعم كبير، وبمعارضة حادة في الشوارع، وعمل حبيبي بسرعة لتحقيق شرعية من خلال عدد من الخطوات الدراماتيكية للتحول نحو الديمقراطية.

وكان ألكسندر كفاشينيفسكي، وزير دولة في الحكومة الشيوعية في بولندا، ولعب دورًا مهمًّا بوصف ممثلًا لهذا النظام في مفاوضات المائدة المستديرة، وعمل في وقت لاحق على إطلاق حزب ديمقراطي اجتماعي، ثم انتخب رئيسًا بعد المرحلة

الانتقالية، وأخيرًا ساعد في تعزيز المؤسسات والممارسات الديمقراطية الجديدة في بولندا. وقد عمل الزعماء السياسيون البولنديون، على التوالي، على جلب نوعيات مختلفة جدًّا في مواجهة التحديات الانتقالية المتغيرة. كما كان ليخ فاليسا زعيم نقابة العمال المنشقين الذي أعرب بوضوح عن مطالب جريئة وعمل على حشد دعم شعبي واسع، لكنه خسر بعد ذلك كثيرًا من الشرعية عندما دفع للحصول على مزيد من السلطة الشخصية.

وقد وضع ماز وفيتسكي جل تركيزه على خيارات السياسات السياسية والاقتصادية الصعبة، ونهج الاحتواء والمصالحة، وإدارة حلقة وصل هامة لبولندا مع الفاتيكان، والعلاقات الحساسة مع الاتحاد السوفيتي، في حين ركّز كفاشينيفسكي، إلى حد كبير، على الإدارة الفعالة وبناء المؤسسات.

وكانت لدى إرنستو زيديلو ميول ديمقراطية منذ سنين مبكرة، ولكنه تقلد مناصب هامة في الحزب الثوري المؤسسي الحاكم (Prl) في المكسيك، في الوقت الذي ظل يسيطر فيه، تقريبًا، على جميع المواقف السياسية لعقود عديدة. وقد تم تصميم الإجراءات الانتخابية السابقة للتأكد من أن هذه الهيمنة سوف تظل مستمرة. وبفضل استعداد زيديلو بوصفه رئيسًا لقبول التغييرات في الإجراءات والشروط للانتخابات، فقد تم فتح الطريق أمام تداول السلطة في المكسيك والتقدم نحو الحكم الديمقراطي الفعال، الذي أسماه زيديلو «الديمقراطية العادية».

وقد خلص جميع هؤلاء القادة ـ بمن فيهم ذوو الخلفيات الاستبدادية ـ لأسباب متنوعة، أن الحكومة المقامة على أساس السيادة الشعبية والقيود الدستورية هي خير مسار لبلادهم وأنفسهم وأفضل من كافة البدائل المتاحة. وكان البعض منهم يحمل مبادئ ديمقراطية قوية. وقد عمل البعض منهم على تطوير أو تعزيز التزامهم بالديمقراطية استجابة للضغوط الاجتماعية في الظروف المتكشفة آنذاك. كما تبنى البعض منهم اعتماد مناهج الديمقراطية المتاحة فقط عندما أصبحت مفيدة من الناحية السياسية. ولم يكن أي من هؤلاء القادة يوما قديسًا. كانوا جميعًا سياسيين

براغماتيين، بحثوا عن سبل لاكتساب النفوذ أو الحفاظ عليه وحل المشاكل، وكانوا يراهنون على العمليات الديمقراطية للقيام بذلك، وساعدوا على ثني وإمالة بلدانهم نحو الديمقراطية.

ومهما كانت خلفياتهم أو دوافعهم، فإن هؤلاء القادة كانوا يتحلون ببعض الصفات المشتركة التي ساعدتهم على النجاح. وفيما يلي بعض هذه الصفات والمميزات التي طبعت بها تلك الشخصيات القيادية في مضمار الديمقراطية.

كان لـدى الجميع - بعضه م منذ البداية، والبعض الآخر تتطور لديه مع مرور الوقت - شعور إستراتيجي بالاتجاه نحو حكم أكثر احتواء ومساءلة، وتفضيل أساسي للتحول السلمي والتدريجي بدلًا من التحول بأسلوب عنيف أو متشنج.

لقد حاز هؤلاء القادة واستولوا على مزاج وروح المواطنين وأعادوا تعزيز جهود الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية للتحرك نحو الديمقراطية.

لقد عملوا على تنويع وتوسيع قواعد الدعم لهم، وعملوا على إضعاف العناصر المتصلبة، سواء في داخل النظام أو من داخل المعارضة. كما كانوا قادرين على تقييم مصالح ونفوذ مراكز القوى المتعددة وجماعات أصحاب المصالح، وغالبًا ما وجدوا مسارات نحو التسوية السياسية والتوافق.

أظهر العديد منهم الثبات والشجاعة، وأحيانًا كانوا يجازفون بحياتهم في ظروف الاستقطاب والعنف الذي أودى بحياة الزملاء منهم. وغالبًا ما حشد هؤلاء القادة قدرًا كبيرًا من الصبر والمثابرة والقدرة على التحمل في مواجهة المعارضة والعقبات والانتكاسات، وتمكنوا من إقناع الآخرين وكسب عقولهم وقلوبهم معًا.

كان لديهم ثقة بالنفس بدرجة كافية لاتخاذ قرارات صعبة وحاسمة في الأوقات المناسبة، وبقناعات هادئة. وكانوا يتحلون بطبائع تحليلية وتأملية عالية للغاية، ولكنهم كانوا باستمرار قادرين على التطلع والتحرك للأمام بدلًا من التردد أو التراجع في قراراتهم السابقة.

كان أغلبهم يعتمد بشكل كبير على زملاء أقوياء وأوفياء وشركاء لهم في القيم السياسية المشتركة، ويمتازون بخبرات ملائمة للتعامل مع القضايا الشائكة. وعلى الرغم من أنهم كانوا قادرين، وقد عملوا على اتخاذ الخيارات في القرارات الرئيسة بصورة شخصية، فإن معظمهم كان يركز، بشكل رئيس، على بناء التوافق في الآراء وإقامة التحالفات ومد الجسور السياسية، وتقوية أواصر التواصل باستمرار مع الدوائر الرئيسة والجمهور الواسع.

كانوا عموما قادرين على إقناع الآخرين بقبول قراراتهم. وعلى الرغم من أن بعضهم كان فصيحًا في المنطق ومفوهًا في الخطابة وجاذبًا في الشخصية والكاريزمية، فقد كانوا يجعلون منطلق فهمهم وتقديرهم هو الاستجابة للمصالح الأساسية لدى مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك الخصوم، وليس بإملاء الأوامر أو بفرض القوة الشخصية.

وعلى الرغم من أن أصولهم وجذورهم كانت ضاربة ومتغلغلة في أعماق مجتمعاتهم الوطنية لكل منهم، كانوا يعتمدون في المقام الأول على العلاقات الداخلية، كما كان كل هؤلاء القادة يعرفون كيفية حشد الدعم الخارجي دون أن يصبحوا بمثابة أدوات أجنبية.

وعلاوة على كل ذلك، فإن هؤلاء القادة كانوا قادرين على التكيف وتعديل المواقف بسرعة وتحويلها في اتجاهات ومسارات غير متوقعة، وأخذ زمام المبادرة. لقد عملوا بكفاءة وحنكة على توجيه المراكب في المياه المضطربة: وكانوا يسيرون أحيانًا مع التيار، ويوجهون دفة المركبة تارة نحو اليسار وأخرى لليمين، وتارة جيئة أو أخرى ذهابا، وفقا لارتفاع وهبوط مستويات الأمواج، في الوقت الذي كانوا يتحركون فيه دومًا إلى الأمام. إنهم لم يحددوا اتجاه وسرعة التيارات، ولكنهم تمكنوا من المساعدة في توجيه مراكب بلدانهم لمياه أكثر هدوءًا وأمانًا، ونحو حكم ديمقراطي سالم في نهاية المطاف.

ولعل من الصعب على المرء أن يتصور أن هذه التحولات قد كان من الممكن

نجاحها بهذه الصورة، لولا هؤلاء القادة وأقرانهم الأوفياء وقراراتهم الصائبة. لقد عمل هؤلاء وغيرهم من القادة العظام على المساعدة في شق دروب بلدانهم نحو آفاق الحرية والديمقراطية، وكان من بينهم كل من:

نيلسون مانديلا، سيريل رامافوزا، أوليفر تامبو، رولف ماير، وديز موند تو تو، في جنوب إفريقيا؛ كورازون أكينو، في الفلبين؛ ليخ فاليسا، فويتشخ ياروزلسكي، آدم ميشنيك، وتشيسلاف كيسكاك، في بولندا؛ تانكريدونيفيس، أوليسيس غيمارايش، لويس إيناسيو (لولا) دا سيلف، والجنرالات غولبيري دوكو تو إي سيلفا، إرنستو جيزل، وجواو فيغير يدور، في البرازيل؛ أندريس زالديفار، كلودو ميرو ألميدا، مانويل بوستوس، وغابرييل فالديس في شيلي؛ مانويل كلوذيير، بورفيريو مونيوز ليدو، كواو تيموك كارديناس، إرنستوروفو، وفيسنتي فوكس، في المكسيك. والملك خوان كارلوس، أدولفو سواريز، مانويل فراجا، وسانتياغو كاريو، في إسبانيا(۱).

كما أن هؤلاء القادة لم يعملوا بمفردهم ولذواتهم الخاصة، وما كانوا ليتمكنوا من تحقيق كل تلك النجاحات دون مشاركة مختلف الجهات والقوى الاجتماعية والسياسية والمدنية، كما أنهم تعاونوا وعملوا بشكل خلاق وبنّاء مع الكثيرين، ضمن قيود ضيقة، لوضع أسس مناهج لحقائق جديدة ومفاهيم مستنيرة وإرسائها.

إن آفاق بناء ديمقراطيات جديدة في بلدان أخرى، في هذه الأوقات وفيما هو آت من الأزمان، يعتمد إلى حد كبير، على مدى عودة ظهور وأداء مثل هؤلاء القادة. وكما أشار أستاذ العلوم السياسية الأمريكية الراحل، ومؤلف كتاب وصاحب نظرية «صِدام الحضارات (Clash of Civilizations)»، صامويل فيلبس هنتنغتون (Samuel)، بقوله: «إن النظام الديمقراطي لا يقام بمجرد الميول والتوجهات، ولكنه يقام بفعل الناس. كما أن إنشاء الديمقراطيات لا يتم بفعل الأسباب، بل من

⁽١) تم إيضاح دور الملك الإسباني خوان كارلوس، وبدقة، من قِبل تشارلز باول في مقالته بعنوان "تنازل الملك عن عرشه هي هديته لبلد ممتنّ". فاينانشيال تايمز، ٤ يونية ٢٠١٤.

قِبل المسببين (١) الفاعلين». وتعمل جميع هذه المقابلات على توفير أدلة وفيرة وقوية على صواب هذه المقولة وحكمتها.

النظر للمستقبل

في حديثه أثناء إجراء المقابلة معه، أشار فيليبي غونزاليز، إلى نقطتين جديرتين بالملاحظة والاهتمام، وهما: أولا، لقد لاحظ أن القيادة لا يتم تعلمها في دورات دراسية في الجامعات، وإنما تأتي عن طريق الممارسة الفعلية، من خلال تطبيق المبادئ العامة على الظروف الواقعة. وثانيًا، أورد غونزاليز نقلًا عن الروائي الكولومبي الراحل غابرييل غارسيا ماركيز، قوله بأن الناس غالبًا ما يتعلمون المبادئ العامة من الحكايات والروايات ومن الخبرات الخالدة في الذكريات. وهذا هو المدخل والمنطق الأساسي في هذا المُؤلَّف.

لقد ظهر العديد من الجهات الفاعلة الجديدة والتكنولوجيات والمؤسسات والقواعد والتحديات والفرص المستجدة، ومما لا شك فيه أن ظهورها سوف يظل مستمرًّا ومتواصلًا. ولكن على الرغم من سرعة حصول التغير في مجال الفاعلين والتقنيات، فإن متطلبات ومستلزمات التعبير والعمل السياسي هي أكثر ديمومة واستمرارًا. وسوف تظل التحديات الرئيسة تتطلب القيام بالحشد والتعبئة من أجل الحرية السياسية، وبناء فضاءات ومساحات لإجراء الحوار وبناء التقارب والتوافق، وصياغة التوافقات على إجراءات وقواعد الارتباطات، وطمأنة القوى المعارضة بضمان حماية مصالحها الأساسية، والحفاظ على الأولويات الحيوية. كما أن إنشاء بالأليات للتعامل مع قضايا العدالة والذاكرة الانتقالية؛ وضمان السيطرة المدنية على الجيش والشرطة والمخابرات؛ وحماية كل من النظام المدني وحقوق الإنسان الفردية، ستظل في مقدمات أولويات هذه التحديات المركزية. وهذا صحيح، على حد سواء، لكل من الساعين لإنهاء الحكومات الاستبدادية ولأولئك الذين يحاولون

⁽۱) صامويل فيليبس هنتنغتون (Samuel Phillips Huntington)، الموجة الثانية: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين (The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century) (نورمان: مطبعة جامعة أوكلاهوما، عام ١٩٩١)، ص. ١٠٧.

جاهدين لمواجهة عكس المكاسب الديمقراطية من قِبل الحكومات التي تم انتخابها بطريقة ما، لكنها بعد ذلك وهنت أو تجاهلت الضوابط والتوازنات الحقيقية في قواعد وأصول الديمقراطية الحقة.

إن الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني المعززة بشبكات الاتصال والمعلومات الإلكترونية، قادرة على تكريس الضغط على الحكومات والمؤسسات الأخرى. ولكن على الرغم من أهمية هذه الجهات الفاعلة وأساليبها المجدية، فإنه لا يمكن لها أن تكون بديلة للأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية والقادة السياسيين في تولي القيام بالمهام الصعبة لبناء الائتلافات ووضع الضوابط الانتخابية، أو نيل التأييد الشعبي، أو إعداد سياسات عامة حيوية، أو المناشدة لتقديم التضحيات من أجل الصالح العام، وإلهام الناس بالاعتقاد أن الديمقراطية ممكنة وقادرة على العمل بفعالية. وعليه، فإن من الأهمية بمكان استمرار المحافظة على تركيز الرؤية والصبر والمثابرة والانفتاح على تحقيق وقبول الحلول الوسط.

ويتعين على قادة المستقبل إمعان النظر، بكل دقة وعناية، في مختلف ملامح وجوانب التجارب السابقة الحاصلة في أماكن أخرى والتي تكون ذات صلة بالظروف المحددة أو القائمة في بلدانهم. ومن شأن معرفتهم بحصول العديد من القضايا التي تواجههم في أوقات سابقة، وإلمامهم بمختلف الطرق والوسائل التي تم التعامل بها قبلًا مع تلك المواقف والقضايا من قبل هؤلاء القادة، أن تسهم بتقديم فائدة جمة تفيد المستقبل. ولنا وطيد الأمل أن يستفيد قادة المستقبل من وحي وإلهام تلك الصفات والتجارب والإنجازات لأولئك القادة السياسيين الذين تم تسليط الأضواء على جوانب من مسيرة حياتهم في مضمار الحرية والديمقراطية في معرض سياق هذا الكتاب.

